Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

سياسة ألمانيا الاتحادية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد هلموت شميت 1976- 1982م

م. م. علي عبد الخضر جبار علي
المديرية العامة لتربية بابل

استلام البحث:12-06-2026 مراجعة البحث :11-07-2026 قبول البحث:05-08-2026

الملخص

بعد هزيمة المانيا في الحرب العالمية الثانية شغلت موقعاً مهماً في التفكير الاستراتيجي لدول الحلفاء ، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، لان حكومتي البلدين كانتا على قناعة تامة لما تشغله وشغلته المانيا على الساحة السياسية والعسكرية ليس على المستوى الاوربي فقط بل على مستوى العالم ، ذلك لان المانيا وبما امتلكته من قوة عسكرية وترسانة من الاسلحة كانت تستطيع بها اخضاع جميع دول اوربا لولا الخسائر المتكررة التي اصابت الجيش الالماني في بداية عام 1943 ، وبعد ذلك ارادت الولايات المتحدة الامريكية وبعد احتلالها الجزء الغربي من المانيا ان تبني لها قوة نووية تستطيع عن طريق فرض ارادتها على كل دول العالم الذي انقسم الى معسكرين معسكر شرقي قاده الاتحاد السوفيتي ، معسكر غربي قادته الولايات المتحدة الامريكية ، وهنا كانت البدايات الاولى لما اطلق في حينها بالحرب الباردة ، وكان موقف المانيا وخاصة في عهد المستشار الالماني هلموت شميدت موقفاً متشدداً تجاه سباق التسلح الذي كان بين الدولتين

الكلمات المفتاحية: ألمانيا الاتحادية؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ هلموت شميت؛ الحرب الباردة؛ سباق التسلح.

Abstract:
Following Germany's defeat in World War II, it occupied a significant place in the strategic thinking of the Allied powers, particularly the United States and Britain. Both governments were fully aware of Germany's role and influence on the political and military stage, not only in Europe but globally. Germany, with its military might and arsenal, could have subjugated all of Europe had it not been for the repeated losses suffered by the German army in early 1943. After the United States occupied West Germany, it sought to develop a nuclear force capable of imposing its will on the world, which was divided into two camps: an Eastern bloc led by the Soviet Union and a Western bloc led by the United States. This marked the beginning of what was then called the Cold War. Germany, especially under Chancellor Helmut Schmidt, adopted a firm stance against the arms race between the two nations.
Keywords : Federal Republic of Germany ; United States of America ; Helmut Schmidt ; Cold War ; Arms Race.

المقدمة

في نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة تتمتع بهيمنة اقتصادية لا تُقهر، وسيطرة شبه مطلقة على النظام النقدي الدولي الذي أنشأته؛ وتربعت على قمة المكانة الدولية والنفوذ السياسي، وإمتلكت قوة نووية منيعة ضمنت لها أمنها وأمن حلفائها، الا انه في المقابل كان الاتحاد السوفيتي قد فرض قوته العسكرية على دول اوربا الشرقية ، وتقاسم مع الولايات المتحدة الامريكية الشراكة النووية ، بحيث امتلك الاثنان ترسانة من الاسلحة الغير تقليدية او ما سميت بالاسلحة الذرية والنووية ، واصبحت عملية التهديد باستخدام هذه الاسلحة من قبل احد الدولتين امراً شبه مؤكد في مطلع الستينات ، وكان لازاماً على المانيا الغربية وبما كانت تمتلكه من إرث عسكري وسياسي ان يكون لها موقفاً من سباق التسلح بين الدولتين ، وخاصة بعد ان استلم المستشار الالماني هلموت شميدت منصب المستشارية في المانيا الغربية، وكانت له وجهات نظر إزاء تصعيد التهديد بين الدولتين ، وقد انعكس ذلك على عدد من الجوانب المهمة في العلاقات الألمانية الأميركية ،ولم يكن تكييف الدبلوماسية الألمانية مع سياسة الانفراج التي انتهجتها القوى الغربية في نهاية

سبعينيات القرن الماضي أمرًا سهلاً، فعلى الرغم من أن سياسة بون تجاه الشرق اتبعت ولم تتوقع مبادرات غربية ديناميكية أخرى تجاه الشرق، إلا أن رد الفعل الأولي لشركائها (وخاصة في واشنطن) أظهر للألمان أن نهجهم يتطلب توازنًا ضعيفاً بين المبادرة وضبط النفس. وقد جلب عليهم عدم الاستعداد لدعم التفاهم بين الشرق والغرب في الماضي اتهامات بالعرقلة (خاصة عندما ظلت بون متشددة في قضايا الحد من انتشار الأسلحة النووية). ولما ورد في اعلاه ولمعرفة وجهة وموقف المانيا الغربية وخاصة في عهد المستشار هلموت شميدت من الاسلحة النووية .

لقد فرضت طبيعة الموضوع على الباحث ان يتخذ منهجية وحدة الموضوع ، على الرغم من ان موضوع البحث قد بدأ من عام 1945 وانتهى بعام 1982 ، الا ان الظروف الموضوعية حالت ان يكون للتسلسل التاريخي منهجاً له ، ونتيجة لذلك قسم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث فضلاً عن خاتمة ، وقع المبحث الاول تحت عنوان العلاقات الألمانية – الامريكية 1945–1971 ، وفي تعرض الباحث الى اهم العلاقات التي كانت بين الدولتين ، والتأثير الكبير الذي تركته الولايات المتحدة الامريكية على مجمل العلاقات الالمانية بعد خروجها منهزمة من الحرب العالمية الثانية ، والنتائج المتمخضة عن تلك الخسارة ، في حين سلط الضوء في المبحث الثاني على موضوع البدايات الاولى للبرنامج النووي الامريكي – مشروع مانهاتن– (1943 – 1957) ، بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها بإلقاء القنبلة الذرية على مدينتي هيروشيما ونكازاكي اليابانيتين اتضح وبما لا يقبل الشك ان الولايات المتحدة الامريكية ماضية في طريق تطوير برنامجها الذري والنووي وكان مشروع مانهاتن من بارز تلك المشاريع ، وعلى الرغم من السرية التي ارادت الادرة الامريكية احاطة المشروع به ، الا ان حكومة الاتحاد السوفيتي استطاعت من الحصول على معلومات مهمة عن ذلك المشروع ، في حين تناول المبحث الثالث موقف المانيا الاتحادية في عهد هلموت شميدت من انتشار الاسلحة النووية الامريكية في اوربا الغربية 1961–1982 ، على الرغم من اوضاعها الغير مستقرة الا ان الحكومة الالمانية في عهد المستشار هلموت شميدت كانت على قناعة تامة بموقفها تجاه عدم التصعيد في النشاط النووي والذري الامريكي ، ذلك لان الحكومة الالمانية أدركت ان تصعيد سباق التسلح بين الدولتين العظميين يؤدي بالنتيجة الى نتائج سلبية على الوضع العام في اوربا الغربية بصورة خاصة وعلى مدمل الاوضاع العالمية بصورة عامة ،وجاءت الخاتمة لتضع نتائج هذا البحث .

اعتمد موضوع البحث على عديد من المصادر التي تنوعت ما بين الوثائق الامريكية والرسائل والاطاريح التي تناولت جزءً من هذا الموضوع ، فضلاً عن الدوريات والكتب الاجنبية والعربية التي جاءت في صلب الموضوع .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في دراسة طبيعة سياسة جمهورية ألمانيا الاتحادية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد المستشار هلموت شميت، في ظل التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة وتصاعد التنافس الاستراتيجي والنووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. فقد وجدت ألمانيا الاتحادية نفسها أمام معادلة معقدة تمثلت في المحافظة على تحالفها الأمني والسياسي مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وفي الوقت نفسه حماية مصالحها وأمنها من التداعيات المحتملة لسباق التسلح وانتشار الأسلحة النووية متوسطة المدى في القارة الأوروبية. وقد برزت هذه الإشكالية بصورة أكثر وضوحًا مع نشر الاتحاد السوفيتي صواريخ SS–20، وما تبعه من توجه حلف الناتو إلى تحقيق توازن استراتيجي من خلال نشر صواريخ أمريكية متوسطة المدى في أوروبا الغربية .

ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في الكشف عن كيفية تعامل حكومة هلموت شميت مع السياسة الأمريكية والتحديات الأمنية والنووية التي واجهت ألمانيا الاتحادية خلال المدة 1976–1982، ومدى قدرتها على التوفيق بين التزامها بالتحالف مع الولايات المتحدة وسعيها إلى الحفاظ على سياسة الانفراج والتوازن الاستراتيجي في أوروبا .

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية العلاقات الألمانية–الأمريكية بوصفها أحد المحاور الرئيسة في النظام السياسي والأمني الغربي خلال الحرب الباردة، ولا سيما في ظل الموقع الاستراتيجي الذي شغلته جمهورية ألمانيا الاتحادية في قلب أوروبا ومكانتها داخل حلف شمال الأطلسي. كما تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على سياسة المستشار هلموت شميت تجاه الولايات المتحدة، ومحاولته الموازنة بين الالتزام بالتحالف الغربي والمحافظة على المصالح والأمن القومي الألماني في ظل تصاعد سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

وتتجلى أهمية البحث كذلك في بيان موقف ألمانيا الاتحادية من قضايا التوازن الاستراتيجي والحد من الأسلحة ونشر الصواريخ النووية متوسطة المدى في أوروبا، ولا سيما في أعقاب نشر الصواريخ السوفيتية SS–20 وصدور قرار حلف الناتو ذي المسارين عام 1979، فضلًا عن توضيح أثر هذه التطورات في العلاقات الألمانية–الأمريكية وسياسة الانفراج بين الشرق والغرب خلال عهد هلموت شميت .

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على طبيعة العلاقات الألمانية–الأمريكية وتطورها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبيان أثر الولايات المتحدة في السياسة الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية .
2. توضيح التطورات المرتبطة بالبرنامج النووي الأمريكي وسباق التسلح خلال الحرب الباردة وانعكاساتها على الأمن الأوروبي .
3. تحليل سياسة المستشار هلموت شميت تجاه الولايات المتحدة الأمريكية خلال مدة البحث، وبيان أهم العوامل السياسية والأمنية المؤثرة فيها .
4. بيان موقف حكومة هلموت شميت من انتشار الأسلحة النووية والصواريخ متوسطة المدى في أوروبا، ولا سيما في ضوء التهديد الذي مثّلته الصواريخ السوفيتية .SS–20
5. الكشف عن كيفية موازنة ألمانيا الاتحادية بين التزامها بالتحالف مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وبين سعيها إلى المحافظة على سياسة الانفراج والحد من التسلح وتحقيق التوازن الاستراتيجي في أوروبا.

المبحث الاول

العلاقات الألمانية – الامريكية 1945-1971

كان لصعود الولايات المتحدة الامريكية إلى مصاف القوى العالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية آثارٌ بعيدة المدى ليس على مستوى النظام السياسي الأوروبي فحسب بل على مستوى دول العالم ايضاً ، وانطلاقاً من ذلك أصبحت الولايات المتحدة بمثابة عاملاً حاسماً ومؤثراً في السياسة الخارجية الألمانية ، وإلى حد ما في سياستها الداخلية، وأنطبق هذا الأمر على حد سواء على مراحل التعاون والمواجهة، التي تناوبت على مدار تاريخ العلاقات الألمانية الأمريكية الحافل بالأحداث، ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة هزمت ألمانيا عسكرياً هزيمة ساحقة في كلتا الحربين العالميتين الاولى والثانية، ثم بادرت، في كلتا المدتين اللاحقتين للحرب، إلى تحقيق الاستقرار في ألمانيا وإعادة دمجها وتأهليها في العالم الغربي (1).

ونظراً للأهمية الكبيرة التي حظيت بها سياسة الولايات المتحدة الخارجية بالنسبة لألمانيا اثناء مجريات الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن تداعيات حالة العلاقات الألمانية الأمريكية على النظام السياسي الأوروبي (2) انتهجت إدارة الرئيس الامريكي هاري ترومان (Harry Truman) (3) سياستها تجاه المانيا وفق المبادئ التالية : (4)

١. مَثَلَتْ ألمانيا ساحةً رئيسيةً لنشأة وتصاعد الصراع بين الشرق والغرب، وللحدّ من النفوذ السوفيتي في المناطق الغربية ودفعه إلى التراجع، إرتأت حكومة الولايات المتحدة الامريكية ان تعمل على مساعدة المانيا في الجانب الاقتصادي واصبح هذا الامر ضرورةً مُلحة، وفي هذا الصدد أشار نائب الحاكم العسكري الأمريكي، لوسيوس د. كلاي(Lucius de Clay) (5) ، إلى هذه الموضوع ، بضرورة تبني سياسة استقرار براغماتية في المنطقة الأمريكية بدءًا من نيسان عام ١٩٤٦ (6) .

٢. منذ بداية عام ١٩٤٧، ترسخ الرأي داخل إدارة الرئيس هاري ترومان بأن التشاور السياسي بين دول اوربا الغربية بشأن استقلال المانيا واستقرارها يؤدي بالنتيجة الى الاستقرار الاقتصادي لأوروبا الغربية، وهو أمر ضروري للاستقرار الاوربي بصورة عامة (7) .

٣. أتاح ضعف ألمانيا للحكومة الأمريكية، كما كان الحال بعد الحرب العالمية الأولى، أفضل الفرص لدمج مساعدات إعادة الإعمار الأمريكية الذي تبناه رئيس اركان الجيش الامريكي جورج مارشال (Georg Marshal) (8) مع تنفيذ سياساتها الاقتصادية الخاصة في الشؤون الداخلية والخارجية.

٤. نظرًا للعلاقة الوثيقة بين إعادة إعمار ألمانيا ودول أوروبا الغربية، برزت أيضًا إمكانية التأثير غير المباشر على سياسات دول أوروبا الغربية، ولا سيما فرنسا وبريطانيا ، على المديين المتوسط والطويل (9).

٥. كان الانتعاش الاقتصادي لألمانيا في المصلحة الاقتصادية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أهمية ألمانيا الغربية كسوقٍ لتصريف المنتجات الامريكية للمبيعات ، ونتيجة لذلك استندت النخبة القيادية الأمريكية إلى التعاون مع ألمانيا الوثيق خاصةً بعد مؤتمر داوز والاتفاق على خطته التي عرفت بخطة داوز (Dawes Plan) (10) .

عند تأسيس دولة المانيا الغربية عام ١٩٤٩ (11) ، لم تكن دولة ذات سيادة ،وكانت المفوضية العليا للحلفاء ، التي خلفت الحكام العسكريين لنظام الاحتلال، تسيطر من جميع النواحي الأساسية، مثل العلاقات السياسية والاقتصادية لألمانيا الغربية مع الدول الأخرى، كما كانت تمتلك سلطة تنظيم، أو على الأقل مراقبة، التطورات السياسية والاقتصادية الداخلية،

لذلك لم تكن لحكومة بون سوى سلطة محدودة ومؤقتة في السياستين الداخلية والخارجية، كان الهدف الأساسي والضروري للسياسة الخارجية لألمانيا الغربية هو الحصول على الحق في تسيير سياستها الخارجية الخاصة بها وفق المنظور الالماني (12)

كان أحد الأهداف الرئيسية – ولعلّه مفارقة – لسياسة الحلفاء، وخاصةً الأمريكية، تجاه ألمانيا الغربية في عام 1950 هو أن تكون للألمان حكومة وطنية خاصة بهم، تضمن حقوقهم الدستورية ، على ان لا تتمتع بصياغة وتنفيذ سياسة خارجية مستقلة (13)

اما فيما خص اعادة تسليح المانيا الغربية وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الامريكية كانت مستعدة لتقديم تنازلات سياسية واقتصادية مقابل عملية اعادة التسليح، إلا أن الأدوات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية لهذه السياسة ظلت متأصلة في هياكل التحالف الغربي، وخاصة عندما عقدت معاهدتا معاهدة ألمانيا (1952) (14) ومعاهدة باريس (1954) (15)، استبدلت حكومة المانيا الغربية إعادة التسليح باستعادة السيادة القانونية والالتزام الغربي بدعم إعادة توحيد ألمانيا ، والاعتراف بحكومة بون كممثل شرعي ووحيد لألمانيا (16) .

أن جوهر السياسة الأمريكية التي انتهجتها واشنطن بعد الحرب العالمية الثانية اعتمدت على استراتيجية عقيدة الاحتواء (Doctrine of containment) (17) والتي نصت على احتواء الاتحاد السوفييتي وإبقاء جمهورية ألمانيا الغربية تحت السيطرة من خلال التحالفات الغربية التي تضمن بقاء الاتحاد السوفيتي خارج نطاق السيطرة على المانيا الغربية (18) .

نتج عن هذا كله حدث حاسم أحدث تغيرات سياسية كبيرة في تاريخ أوروبا بعد الحرب والذي تمثلَ بإعادة تسليح المانيا الغربية وإعادة بنائها سياسيًا واقتصاديًا ضمن قيود المنظمات الدولية، وتطوير حلف شمال الأطلسي (الناتو) (19) من حلف مساعدة متبادلة غير منظم إلى تحالف عسكري متكامل ومنظم ، نتج عنه دعماً أمريكياً لدول أوروبا الغربية ، وترسيخ لعملية الاندماج بين ألمانيا وتلك الدول ، وطالما عَزَزَت سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية من التواجد الامريكي على الاراضي الاوربية ، وهذا الامر أبقى الدبلوماسية الأمريكية والأوروبية وحدة تجاه المانيا الغربية حتى عام 1957، ومع تنامي التوترات والتناقضات بينهما، أصبحت العلاقات الألمانية الأمريكية أكثر تماسكاً من سنوات الحرب وما بعدها (20) .

كانت المعضلة المركزية للسياسة الخارجية لألمانيا الغربية في عام 1958، هي ضرورة الاختيار بين المصالح الأمنية الأوروبية الأطلسية وبين الجماعة الأوروبية (21)، ومن هذا المنطلق نشأت توترات بين سياسة بون الأمنية، المُوجّهة نحو واشنطن، وسياستها الأوروبية المُوجّهة نحو دول اوربا الغربية مثل فرنسا وبريطانيا (22) ، في الوقت الذي لم تؤثر هذه التوترات داخل التحالف الغربي على سياسة بون الغربية فحسب، بل أثرت أيضًا على سياستها الشرقية، حيث انتهجت واشنطن سياسات متباينة تجاه الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، وواجهت بون صعوبة في تكييف سياستها الشرقية المتشددة مع الموقف الأكثر تصالحية للقوى الغربية، وخاصة في مطلع عام 1963 ، تحوّل ميزان القوى العالمي والإقليمي، مما خلق توتراً في العلاقات الألمانية الأمريكية، وسببه انه كان هناك تراجع نسبي في القوة الأمريكية على الساحة الاوربية ، إذ اضطرت الولايات المتحدة إلى تقاسم تفوقها الاقتصادي والنقدي مع دول أوروبا الغربية واليابان، واضطرت إلى الاعتراف بمطالبة الاتحاد السوفيتي بالتكافؤ فيما يتعلق بالإمكانات النووية، في الوقت الذي اقترنت فيه هذه التطورات، بالإضافة إلى تنامي ثقة دول أوروبا الغربية بنفسها، وأدركت أن المصالح الأمريكية ومصالح أوروبا الغربية لم تعد متوافقة بنفس القدر الذي كانت عليه في مرحلة ما بعد الحرب، في حين لا زال هناك فرصة كبيرة في التفاهمات ما

بين الولايات المتحدة وألمانيا الغربية في الجانب السياسي والاقتصادي ، وإن ترجمة هذه التجربة إلى سياسة عملية، والتي تحدد في نهاية المطاف طبيعة العلاقات الألمانية الأميركية (23) .

وفي السياق اعلاه صَرَحَ المستشار كونراد أديناور(Konrad Adenauer) (24)، في مطلع حزيران عام 1964 قائلاً :" ان توجه الحكومة الالمانية نحو دول اوربا الغربية والولايات المتحدة ، كان بسبب تقويض مكاسب السيادة الالمانية ، وهو مصطلح فقد صلاحيته في عقود ما بعد الحرب بسبب الترابط السياسي والاقتصادي ، وكان جوهر هدف إعادة البناء السياسي هو دمج المانيا الغربية في مجتمع أوروبي غربي متماسك ويمكن تحقيق هذا الهدف حتى وإن كان بتقييد حرية العمل الألمانية، طالما أنه يحقق المطالبة بالمساواة (25) .

في الوقت ذاته كان من الأصعب على بون الحصول على تنازلات من القوى الغربية لو لم تكن عناصر "السيادة" الممنوحة خاضعة للإشراف الدولي، لذا كان لإنشاء علاقات اقتصادية تكاملية مع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية تأثير حاسم على إعادة البناء السياسي والاقتصادي السريع لألمانيا الغربية، فقد أسست هذه العلاقات آليات للسيطرة على المانيا الغربية سياسياً واقتصادياً، وجعلت مطالبة ألمانيا بالمساواة أقل خطورة على القوى الغربية، في المقابل شكّل الضغط المتزايد لمنح ألمانيا الغربية تنازلات سياسية واقتصادية دافعًا قويًا لإنشاء منظمات دولية تُعنى بمراقبة حكومة المانيا الغربية، وفي هذا السياق شكّلت سياسة أديناور تجاه دول اوربا الغربية شرطًا أساسيًا لنجاح إعادة البناء السياسي والاقتصادي، وبالتالي لم يكن السعي لتحقيق هدف الأمن لا سيما من خلال التوافق الوثيق مع الغرب وقرار إعادة التسلح متوافقًا مع هدف إعادة البناء السياسي فحسب، بل كان شرطًا أساسيًا له، وقد تكامل السعي لتحقيق الأمن وهدف إعادة البناء السياسي، مع الأهمية التي أولاها أديناور لإعادة البناء (26) .

لذلك كان وصف المعارضة الاشتراكية الديمقراطية لأديناور اللاذع بأنه "مستشار تابع لدول الحلفاء" غير مناسب، لأن ما كان على المحك لم يكن تواطؤًا بين الحكومة الألمانية والحلفاء على حساب المصالح الألمانية، بل موافقة أديناور على مسار دبلوماسي غربي كان هو نفسه يفضله، وبالنسبة له اجتمع الخيار والضرورة، وهنا استُكملت سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية بسياسة الاحتواء الذاتي الألمانية، وكانت رغبة المستشار أديناور، ربطهم بالدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي اعطى لخلفائه من المستشارين الالمان في عدم اتباع سياسة متأرجحة بين الشرق والغرب (27) .

فضلاً عن ذلك، فقد اعتمد المسار الالماني المؤيد للغرب الذي انتهجته الحكومة الألمانية والتي وعدت بتقدم سريع نحو إعادة البناء الاقتصادي والإصلاح السياسي (28)

على الرغم من أن إعادة تسليح المانيا لم تكن تحظى بقبولية من قبل جميع حكومات اوربا الغربية ، إلا أنها اعتُبرت حجر الزاوية في سياسة أديناور الغربية، مما مكّن الألمان من تحقيق مزايا اقتصادية وسياسية متقدمة نوعاً ما ، وبهذا تكاملت إعادة البناء الاقتصادي والسياسي إلى حد كبير (29).

استُكمل تحقيق الانتعاش الاقتصادي ودُعم بسياسة بون لإعادة التأهيل السياسي، وبالتالي ارتبط أيضًا بسياسات الأمن وإعادة التسليح. في كل من المشاريع السياسية والاقتصادية، مثل خطة شومان (ولاحقًا في السوق الأوروبية المشتركة) (30)، التي حققت مكاسب سياسية واقتصادية في آن واحد من خلال استراتيجية منسقة تُمكّن من طرح المطالب الألمانية باسم الوحدة الأوروبية والأطلسية، وليس باسم القومية الألمانية التي فقدت مصداقيتها. كان تصميم الحكومة الألمانية على

تحرير التجارة المحلية والدولية مفيدًا سياسيًا واقتصاديًا على المدى الطويل، لأنها أكدت التزام بون بتعهداتها امام الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا الغربية، بتخليها عن الحماية الاقتصادية لصادراتها ،وم كمركية عالية على المنتجات الاوربية والامريكية المستوردة ، وهي سياسة أيدتها واشنطن بقوة. كان الأمن وإعادة التسليح، وإعادة التأهيل السياسي، وإعادة البناء الاقتصادي مترابطين، وبالتالي مثلا تكاملا رصيناً لبناء المانيا وعززا بعضهما البعض (31) .

بهذه الطريقة، خلال الخمسينيات، خلال المرحلة التكوينية لتطور الجمهورية الغربية، ظهر تقارب ملحوظ بين مبادئ النظام الاقتصادي المحلي لألمانيا ومبادئ النظام الاقتصادي الدولي، بقيادة الولايات المتحدة واستكمال مؤسسات التكامل الأوروبي الغربي. وقد شاركت الولايات المتحدة ألمانيا في الميل نحو معدلات التضخم المنخفضة وانضباط الميزانية وتحرير التجارة؛ ودخل نظام بريتون وودز(Bretton Woods) (32) النقدي، مع حرية تحويل العملات، حيز التنفيذ في عام 1958، مبشرًا بمرحلة من التوازن بين ندرة الدولار في الماضي وتخمة الدولار في المستقبل، ولتعزيز مكانة الاقتصاد الالماني فقد جلبت مشاريع مثل خطة شومان والجماعة الاقتصادية الأوروبية لألمانيا فوائد سياسية واقتصادية على حد سواء، فضلاً عن ذلك، كانت وجهات نظر واشنطن وبون حول طرق ووسائل احتواء الاتحاد السوفيتي ، أكثر تشابهًا في ذلك الوقت ، وضَمِنَ ذلك استقرار مجال النفوذ الأمريكي في دول أوروبا الغربية ودول اوربا الوسطى على حد سواء (33)، وبالتالي ضمنت جدوى سياسة الاحتواء المزدوج التي انتهجتها واشنطن، ومن جانب آخر فعلى عكس مواطنيهم في ألمانيا الشرقية، اقتنع الألمان الغربيون بأن قوتهم العظمى لم تقدم لهم ضمانات أمنية فحسب، بل أظهرت لهم أيضًا وسهّلت لهم طريق إعادة التأهيل السياسي والاقتصادي (34).

وفي تصريح أدلى به المستشار الالماني ادیناور في تشرين الثاني عام 1962جاء فيه :" ان الانتصارات العسكرية دائمًا ما تكون صعبة على المهزومين. لكن الانتصار العسكري الأمريكي على ألمانيا في نهاية الحرب العالمية الثانية سرعان ما أعقبه غزو أكثر دقة واعتدالًا، تحقق من خلال الحوافز الاقتصادية والضغط السياسي والإقناع الدبلوماسي، وليس من الممكن ولا من الضروري التكهن بالتفاعل الدقيق للدوافع وراء السياسة الأمريكية – اعتبارات الإيثار، والمصلحة الذاتية المستنيرة، والسعي للهيمنة، أو حسابات كسب الألمان كحلفاء ضد الاتحاد السوفيتي "، وأضاف قائلاً :" .. وتبقى الحقيقة أنه في تلك السنوات، وُضعت أسس لعلاقات ألمانية أمريكية مستقرة بشكل ملحوظ، حظيت بدعم قوي من أحزاب الحكومة والمعارضة في كلا البلدين، إن اختراق القوى الإمبريالية عبر الأطلسي لأوروبا الغربية، قد خلق مجال نفوذ للولايات المتحدة لا يقل شمولاً عن المجال الذي رسّخه الجيش الأحمر السوفيتي في أوروبا الشرقية " (35)

أثبتت سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية بحلول عام ١٩61، نجاحها فقد كان الاتحاد السوفيتي محصورًا ضمن حدود النفوذ السياسي والجغرافي التي اكتسبها في نهاية الحرب العالمية الثانية، في الوقت الذي كانت فيه المانيا الغربية جزءًا لا يتجزأ من نظام التحالف الغربي (36).

بالنظر إلى مبادئ النظام الديمقراطي المطبق في ألمانيا الغربية، والفرص التي أتاحتها للتعبير عن الإرادة السياسية من خلال اجراء الانتخابات حرة، فإن اندماج جمهورية ألمانيا الغربية في التحالف الغربي تم في ظل ظروف سياسية وأخلاقية مختلفة اختلافًا جوهريًا عن تلك التي انضمت فيها جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى الكتلة الشرقية للدول الاشتراكية، ومن منظور الواقعية السياسية، كانت عواقب اندماج الدولتين الألمانيتين في تحالفيهما خلال الحرب الباردة متشابهة ومعززة لبعضها البعض: فقد أصبح تقسيم ألمانيا، وبالتالي تقسيم أوروبا، عامل استقرار حاسم في الصراع العالمي بين الولايات

المتحدة والاتحاد السوفيتي، وهو صراع لم يكن أي من الطرفين مستعدًا للتشكيك فيه جذريًا، لأن ذلك كان سيُخل بتوازن القوى الإقليمي والعالمي (37).

أدرك المستشار أديناور في نهاية حكومته عام 1963 لهذه الحقائق، واستندت سياسته طويلة الأمد لإعادة توحيد ألمانيا إلى افتراضين أساسيين :

أولًا: أن واشنطن وموسكو تملكان مفتاح القضية الألمانية.

وثانيًا: أن ميزان القوى بين الكتلتين في الحرب الباردة سيتحول بمرور الوقت لصالح الغرب، مما يُتيح إجراء مفاوضات من موقع قوة يُمكّن الاتحاد السوفيتي من حل القضية الألمانية بطريقة مقبولة من الغرب .

كان أول هذين الافتراضين صحيحًا، بينما كان الثاني خاطئًا – ويعود ذلك أساسًا إلى أن الاتحاد السوفيتي كان يتطور إلى قوة نووية متكاملة، وبالتالي لا يمكن أن يخضع الى ضغوط سياسية من قبل الولايات المتحدة الامريكية او الدول الغربية . (38)

افترضت المقدمة الأولى أن بون ستحتاج إلى نفوذ سياسي داخل التحالف الغربي لكسب دعم القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، لقضية إعادة توحيد ألمانيا، ولضمان عدم تخلي الغرب عن القضية الألمانية في حل عالمي للحرب الباردة. كان أديناور يدرك أن فكرة ألمانيا الموحدة أثارت قلقًا كبيرًا لدى القوى الغربية. لذلك، تطلبت سياسة إعادة التوحيد التي انتهجتها بون زيادة النفوذ الألماني داخل التحالف الغربي حتى يتسنى ترسيخ التزام القوى الغربية القانوني والأخلاقي بدعم إعادة التوحيد والاعتراف بحكومة بون كممثل شرعي وحيد لألمانيا على المستوى السياسي (39).

ومع ذلك، فإن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تعزز بها بون مكانتها داخل التحالف الغربي هي أن تصبح شريكًا لا غنى عنه فيه، ومع ذلك كانت هذه الشراكة موجهة ضد الاتحاد السوفيتي، وبالتالي من غير المرجح أن تقنع موسكو بحل القضية الألمانية بطريقة مقبولة للغرب (40) .

وبناءً على ذلك، كانت سياسة إعادة التوحيد التي انتهجها أديناور، والمتمحورة حول موسكو، أكثر سلبيةً من سياسته المتمحورة حول واشنطن، إذ لم تكن سوى ملحق شكلي يفتقر إلى الخيال لسياسته الغربية، وفي جوهرها كانت سياسة إنكار مُصاغة بعبارات قانونية، رفضت بون بموجبها الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية (41) .

اعتبر كلا المعسكرين خلال الحرب الباردة أنه من المستحسن سياسيًا دعم جهود إعادة توحيد ألمانيا، ولم ترغب الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفيتي في ألمانيا موحدة تتمتع بحرية كاملة في تشكيل سياستها الخارجية، لأن ذلك كان سيُخل بتوازن القوى في أوروبا، وبالتالي يؤثر سلبًا على تماسك نظامي التحالف، فكان ضمان ولاء كل جزء من ألمانيا، التي كانت بالفعل تحت سيطرة المعسكرين خلال الحرب الباردة، وكان فشل الاتحاد السوفيتي في منع ألمانيا الغربية من الانضمام إلى حلف الناتو، تحول إلى سياسة "الألمانية المزدوجة"، والتي تجسدت في استعداد موسكو لإقامة علاقات دبلوماسية مع بون .(42)

بحلول عام 1971 على أقصى تقدير، اعترف الاتحاد السوفييتي بالوضع الراهن في أوروبا الوسطى، ومنذ تلك النقطة، أصبح هدفه الرئيسي هو تعزيز الوضع القائم سياسياً وتعاقدياً ـ وهي العملية التي بلغت ذروتها بعد ما يقرب من عقدين من الزمان في معاهدات بون الشرقية واتفاقيات مؤتمر هلسنكي بشأن الأمن والتعاون في أوروبا (43).

لم تكن أقطاب التوترات والمصالح والقوى مواتية لإعادة توحيد ألمانيا؛ وكان هذا هو الدرس المستفاد من النظام الدولي في مرحلة ما قبل عام ١٩71. ومع ذلك، فإن تنامي توازن الخوف النووي، والتغير التدريجي في تقييمات التهديد السوفيتي، على التحالف الغربي، والتحول العام في نظام القوى والمصالح من نظام ثنائي القطب إلى نظام متعدد الأقطاب، كانت جميعها عوامل سلبية بنفس القدر على آفاق إعادة التوحيد (44).

المبحث الثاني

البدايات الاولى للبرنامج النووي الامريكي – مشروع مانهاتن– (1943 – 1957)

في ثلاثينيات القرن العشرين، لم يكن لأبحاث الفيزياء النووية الأمريكية أهمية تُذكر على الصعيد الدولي (45) واعتمد نجاح مشروع انتاج القنبلة الذرية الأمريكية او كما كان يسمى بـ مشروع مانهاتن(46) بشكل كبير على إمكانية الاستفادة من العلاقات العابرة للحدود القائمة – سواء على مستوى الولايات أو بين العلماء أنفسهم – ، وقد استندت إمكانية تحقيق ذلك ، إلى جاذبية الولايات المتحدة للاجئين الأوروبيين، وقوتها الاقتصادية، واستعدادها للاستثمار في الأبحاث النووية العسكرية (47) .

قبل الحرب العالمية الثانية، اعتمد التبادل العلمي بين الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية بشكل أساسي على العلاقات فيما بينها ، وعلى الرغم من أن العديد من الحكومات فرضت قيودًا على التبادل العلمي خلال الحرب، إلا أن مشروع مانهاتن، الممول من الحكومة الأمريكية، أصبح مركزًا لنقل المعرفة العلمية على المستوى الدولي بشكل كبير (48) .

منذ بداية التعاون الأنكلو–أمريكي عام 1940، استفاد العلماء الأمريكيون، الذين كانت أبحاثهم آنذاك متأخرة عن زملائهم البريطانيين، من استعداد بريطانيا للتعاون مع الولايات المتحدة ، وكان العلماء البريطانيون يدركون تمامًا أن حكومتهم تفتقر إلى الموارد اللازمة لمشروع ناجح لتطوير القنبلة الذرية (49) ، وعلى الرغم من إنشاء مكاتب شريكة من قبل الجانبين في صيف عام 1941 لتكثيف التبادل العلمي في المجال الذري والنووي ومنها على سبيل المثال المكتب العلمي المركزي البريطاني في مجلس التموين البريطاني(The British Central Scientific Office at the British Supply Board)(50) في واشنطن العاصمة، ومكتب الاتصال التابع الى لجنة أبحاث الدفاع الوطني الأمريكية (U.S. National Defense Research Committee)(51) في لندن كان من نتيجة ذلك ان تفوقت الأبحاث الأمريكية على الأبحاث البريطانية، في الوقت الذي كان فيه تدفق المعلومات غير متكافئ لصالح الولايات المتحدة الأمريكية (52) ، والذي نتج عن هجرة العلماء اليها الى جانب علماء قد هاجروا من بريطانيا العظمى وكندا في ايلول عام 1943، عمل العديد من العلماء المهاجرين الأوروبيين في مشروع مانهاتن ، وقد وصل الكثير منهم إلى الولايات المتحدة عبر طرق مختلفة سواء أكانت عن طريق الهجرة الشرعية او غير الشرعية فعلى سبيل المثال هاجر العديد من العلماء من دول مثل المجر وإيطاليا، وسويسرا، وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من الدول الى الولايات المتحدة الامريكية (53) .

ومن جانب آخر سعت حكومة الولايات المتحدة الامريكية الى جعل برنامجها النووي سري للغاية ، ففي الوقت الذي مثّل فيه مشروع مانهاتن توحيدًا للتعاون الامريكي – الغربي أيقنت وزارة الدفاع الامريكية مخاطر هذا التعاون على الأمن القومي، ومسائل اخرى تعلقت بالسيادة الوطنية ايضاً (54) وأتضح جليًا أهمية تلك السيادة في مشروع (سيلفر بليت Silver) Plate Projectلنقل القنابل الذرية عن طريق القاذفات الامريكية ،فعلى الرغم من أن استخدام قاذفة قنابل من سلاح الجو الملكي البريطاني لنقل القنابل النووية من مكان الى اخر داخل الولايات المتحدة كان أسرع وأرخص، إلا أن وزارة الدفاع الامريكية أصرت على تعديل نموذج مقاتلة أمريكية لنقل القنابل الذرية(55) .

للحفاظ على أمن المشروع وسريته، سعت وزارة الدفاع الامريكية إلى منع تسرب المعلومات إلى العالم الخارجي، ورغم أهمية تواصل العلماء مع زملائهم خارج المشروع لنقل المعرفة العلمية والتقنية الى ذلك المشروع ، إلا أنه وبحسب تقارير وزارة الدفاع شكّل خطرًا على سريته ، لذا فرضت وكالة المخابرات الامريكية سرية تامة على العاملين في مختبر الأبحاث المركزي وفي مواقع الإنشاء في منطقة لوس ألاموس(Los Alamos)، وكذلك على عائلاتهم، إذ لم تكن هناك خطوط هاتف خاصة بهم ، وكانت جميع الرسائل تُكتب باليد وتقرأ قبل ارسالها، كما منعت الزيارات الخارجية، ولم يُسمح لهم بالسفر إلا في ظروف استثنائية. وبطبيعة الحال، مُنع نشر نتائج أبحاث المشروع حتى اكتماله 56 ().

ومن جانب آخر وعلى الرغم من الإقرار بضرورة إيجاد قدرٍ كبير من السرية حفاظًا على الأمن القومي والشخصي للعلماء، إلا أن التوازن بين السرية الضرورية عسكريًا والتبادل العلمي الأساسي ظلّ محلّ خلاف بين القيادة العسكرية والعلمية لمشروع مانهاتن . وشكّل انخراط هذا العدد الكبير من العلماء الأجانب العاملين في المجال النووي الامريكي مصدر إزعاجٍ لوزارة الدفاع (57) مع ذلك، حتى غياب المعلومات كان يُمكن أن يُصبح معلومة. مهمة وخطيرة تؤثر على سرية البرنامج النووي الامريكي ، فعلى سبيل المثال في الأوساط العلمية السوفيتية، فُسِّرَ غياب المنشورات الأمريكية في مجال الفيزياء النووية على أنه دليل على وجود برنامج بحثي عسكري للقنبلة الذرية في الولايات المتحدة .(58).

نجحت الولايات المتحدة في تشرين الثاني عام1943 في بناء شبكة معلومات عالمية، عن طريق تجنيد مجموعة كبيرة من العلماء المهاجرين الأوروبيين (59) وقد حفّزت كل خطوة في تطوير الاستخبارات الأمريكية أنشطة أجهزة الاستخبارات الأجنبية، وخاصة السوفيتية، وعززت مجريات الحرب العالمية الثانية، التعاون بين أجهزة الاستخبارات الأنكلو–أمريكية، لا سيما في مجال التجسس النووي (60)، فضلاً عن ذلك فقد استلهمت حكومة الولايات المتحدة من بريطانيا دروس في تطوير جهاز استخباراتها قبل الحرب، وقد نشأت الحاجة إلى هذا التعاون، نتيجة لهجرة العلماء والتعاون البريطاني الأمريكي في مجال الأبحاث النووية ، ومن خلال التعاون الأنكلو–أمريكي في إطار هذه المهمة، تمكنت الولايات المتحدة من الاستفادة من الموقع الجغرافي لبريطانيا وخاصة في منتصف أيلول 1944 لإقامة اتصالات مع الشركة البلجيكية التي تدير مناجم اليورانيوم في الكونغو البلجيكية (61) .

للحفاظ على تقدمها العلمي في مجال العلوم الفيزيائية الذي حققته في عام 1945، عززت الحكومة الأمريكية عزلة أبحاثها النووية أكثر من أي وقت مضى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لتشمل هذه العزلة بريطانيا أيضاً، وفي خضم تصاعد وتيرة الحرب الباردة، تمكنت وزارة الدفاع الامريكية من التأثير على السياسة العلمية الخارجية الأمريكية حتى بعد انتهاء الحرب، وكان من أهم العوامل في ذلك، هو التحول الجذري في مفهومي المكان والزمان في الحسابات العسكرية الذي أحدثته القنبلة الذرية، ففي غضون دقائق، بات بإمكان القوتين العظميين الوصول إلى أي مكان في العالم تقريباً باستخدام

صواريخ بعيدة المدى، وتدمير ليس ذلك المكان فحسب، بل العالم بأسره (62)،كما ارتبط التعاون الدولي بتكاليف باهظة ومخاطر أمنية (63).

ولم يكن لدى بريطانيا التي خرجت من الحرب منهكة اقتصادياً الكثير لتقدمه للولايات المتحدة في أواخر أربعينيات القرن العشرين، ولذا كان في حسابات القيادة الأمريكية، انه من غير الجدي الاستمرار في التعاون العلمي معها ، وقد أدى عزل الولايات المتحدة، بدوره، إلى ديناميكية في بريطانيا قادتها، كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي وفرنسا، إلى تطوير برنامجها الوطني الخاص بالقنبلة الذرية، ولم يقتصر الأمر على البرنامج البريطاني فحسب، بل استفادت جميع برامج الأسلحة النووية اللاحقة، بشكل أو بآخر، من المعرفة المتولدة في مشروع مانهاتن . وفي حالة مشروع القنبلة الذرية البريطاني، كان العلماء البريطانيون المشاركون مباشرة في مشروع مانهاتن (64)هم من نقلوا معارفهم وعلومهم إلى دول أوروبا الغربية 65()

بعد النجاح الذي حققته الولايات المتحدة في انتاج وتطوير أول قنبلة ذرية عام 1945، لم يمضِ سوى ثلاث سنوات حتى فقدت احتكارها النووي، وبينما كانت أجهزة الاستخبارات الأمريكية حريصة على المحافظة وبسرية تامة على برنامجها البحثي النووي قبل عام 1945، وبصورة أكبر بعد الحرب، استطاعت أجهزة الاستخبارات السوفيتية من اختراق هذا الحاجز، كما فعلت الولايات المتحدة في الاتجاه المعاكس، ورغم أن الستار الحديدي (Iron Curtain) (66)، حال دون التبادل العلمي بين الدولتين ، إلا أن تدفق المعلومات لكلا الدولتين من خلال عمليات التجسس لم يكن بالإمكان إيقافه تمامًا (67) .

وضمن ما سمي بسباق التسلح (68) فقد استطاع الاتحاد السوفيتي من تجنيد العديد من العملاء الامريكان خلال الحرب العالمية الثانية، للتجسس على البرنامج النووي الأمريكي، وكان الهدف من وراء ذلك هو تمكين الاتحاد السوفيتي من تنفيذ برنامجه النووي بموارد أقل بكثير مما احتاجته الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال استطاعت وكالة المخابرات السوفيتية من تجنيد العالم الامريكي ثيودور هول (Theodore Hall) (69)، وحَمَلَ هذا الامر أهمية بالغة لتقدم الاتحاد السوفيتي في تكنولوجيا الأسلحة، فخلال عمله في مشروع مانهاتن، نقل معلومات مفصلة حول بناء القنبلة الذرية إلى الاتحاد السوفيتي (70).

في كانون الاول عام 1953، ألقى الرئيس الأمريكي أيزنهاور (71) خطابه الشهير "الذرة من أجل السلام" (72) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي دعا فيه إلى إنشاء منظمة دولية للاستخدام السلمي للطاقة الذرية (73) .

ومن جانب آخر مهد قانون الطاقة الذرية لعام 1954 الطريق في الولايات المتحدة للبحوث النووية المدنية، التي كانت بطبيعة الحال أكثر انفتاحًا على التعاون الدولي(74) .

لم تبدأ الحكومة الأمريكية بالمضي قدمًا في انفتاح البحث العلمي وتدويله إلا بعد نجاح تجربة أول قنبلة هيدروجينية سوفيتية او كما اطلق عليه "صدمة سبوتنيكshock (Sputnik) (75))التي بينت الفشل الامريكي في احتكار المعرفة وضرورة إيجاد حلول للعلاقات مع الدول الغربية للسيطرة عليها (76) .

المبحث الثالث

موقف المانيا الاتحادية في عهد هلموت شميدت من انتشار الاسلحة النووية الامريكية في اوربا الغربية 1961-1982

بلغت الحرب الباردة في أوروبا ذروتها في الثالث عشر من آب عام 1961، عندما أغلقت جمهورية ألمانيا الديمقراطية برلين الغربية وبدأت في بناء الجدار. أدى غياب رد فعل أمريكي حازم إلى تقويض آمال ويلي برانت في قدرة الولايات المتحدة أو رغبتها في المساعدة في إعادة توحيد ألمانيا، وأكد وجهة نظر أديناور القائلة بأن كينيدي كان رئيسًا ينحني تحت الضغط. ومع ذلك، خفف من حدة الاغتراب لدى الجناح اليميني الكاثوليكي في الاتحاد الرأي السائد بين جميع الديمقراطيين المسيحيين القائل بعدم وجود بديل حقيقي لانسجام جمهورية ألمانيا الاتحادية الوثيق مع السياسة الخارجية الأمريكية والمفهوم الاستراتيجي الأمريكي. ظلت معالم هذا المفهوم (أو بالأحرى، لم تتضح بعد) في أوائل الستينيات. دعا وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنمارا إلى سياسة "الرد المرن"، التي تبناها التحالف عام 1967، إلى جانب توصيات تقرير هارمل، للنظر إلى الردع والانفراج كوجهين لعملة واحدة، والسعي لتحقيقهما في آن واحد

في الوقت نفسه ، نشرت الولايات المتحدة عام 1968 صواريخ باليستة وهي صواريخ متوسطة المدى في بريطانيا وإيطاليا وتركيا، وكان بإمكان هذه الصواريخ العابرة للقارات من الوصول إلى أهداف استراتيجية في الاتحاد السوفيتي، وبحلول منتصف الستينيات، تحقق هذا الهدف، وسحبت الولايات المتحدة صواريخها. كما أعاد الاتحاد السوفيتي تسليح نفسه لتحقيق التكافؤ العسكري مع الغرب. إلا أنه بمجرد تحقيق هذا التكافؤ، لم يسحب أسلحته كما فعلت الولايات المتحدة، بل قام بتحديث ترسانته وتوسيعها. حلت صواريخ – SS–20 المتنقلة، والمجهزة بثلاثة رؤوس حربية، وذات الدقة العالية – محل طرازي SS–4 و SS–5القديمين. وبمدى يتراوح بين (4600 و5000) كيلومتر، أصبحت هذه الصواريخ رمزًا لتضاؤل التفوق العسكري للحلف الغربي امام الاتحاد السوفيتي ([77]) ، عند ذاك أبدى هلموت شميدت الذي كان عضواً في البوندستاغ الالماني قلقه من أنه في حال استخدام الأسلحة النووية، سيتحول شطرا ألمانيا إلى ساحة حرب شاملة

امتلك هلموت شميدت (Helmut Schmidt() ([78]) رؤية محددة للتوازن العسكري والاقتصادي في أوروبا عندما كان في منصب وزير للدفاع (1969–1972) في عهد حكومة المستشار ويلي برانت، وصف شميدت نفسه بأنه " مسؤوليته أخلاقية قبل كل شيء" وهذا يعني أن شميدت عَدَ أفعاله نابعة من العقل. ولعل هذا هو السبب في وصفه غالبًا بالبراغماتي في الكتابات عن المانيا الغربية في تلك المرحلة المهمة من تاريخ المانيا ([79]) .

بعد فوز الحزب الاشتراكي الديمقراطي(Die Deutsche Demokratische Partnerschaftspartei) والذي عرف اختصاراً بـ (SPD) ([80]) بالانتخابات البرلمانية التي جرت في المانيا عام 1974 انتخب هيلموت شميدت مستشارًا لألمانيا الغربية ، وكانت اولى خطواته في سياسة المانيا الخارجية انه نظر وبقلق إلى تغير موازين القوى في أوروبا: فبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تُقلّص قدراتها العسكرية في أوروبا، كانت قدرات حلف وارسو تتزايد،([81]) لذا خشي شميدت من أن يستغل الاتحاد السوفيتي تفوقه العسكري لممارسة ضغوط سياسية على الغرب، وهكذا وجد نفسه أمام مشكلة كبيرة تعلقت، بالتهديد الذي مثله نشر صواريخ (إس إس–20) السوفيتية وما أرتبط به من تغير في موازين القوى لصالح السوفييت في اوربا الشرقية ([82]).

انطلق موقف المستشار الالماني هلموت شميدت من انتشار الاسلحة النووية في القارة الاوربية عندما رحّب بجهود نزع السلاح التي بذلها الرئيس الأمريكي كارتر (1977–1980)، الذي سعى في بداية ولايته إلى حلّ جميع القضايا المتعلقة بالتصديق على معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية والتجارة والتي عرفت باسم سالت 2(Salt 2) ([83]). ومع ذلك، أقرّ شميدت أيضًا بالصعوبات المصاحبة لمفاوضات (سالت 2) ([84]) ، فقد كانت العلاقة بين الحكومة
الاتحادية الألمانية وحلف شمال الأطلسي، أو بالأحرى مع الولايات المتحدة، متوترة. ويعود ذلك إلى خشية ألمانيا من انسحاب الولايات المتحدة من دورها كحلفاء وعدم وفائها بالتزاماتها الدفاعية في حال نشوب صراع عسكري مع الاتحاد السوفيتي، وقد أكّد محتوى اتفاقية سالت 1 (Salt 1) ([85]) لشميدت أن المصالح الأوروبية لم تحظَ بالاهتمام الكافي في الولايات المتحدة. فعلى الرغم من أن(سالت 1) أشارت إلى الأنظمة النووية الاستراتيجية وأنظمة إيصالها، إلا أنها استثنت أنظمة الأسلحة "الأنظمة الأمامية (FBS) "المتمركزة في أوروبا. وبالمثل، في مفاوضات فيينا بشأن "خفض القوة المتبادلة " (MBFR)، أي خفض عدد القوات المتمركزة في أوروبا..

رفض المستشار الالماني هلموت شميدت قبول هذا التطور، ولذلك طالب في خطابه أمام المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في تموز 1974 قائلاً: "لا ننكر أن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مصلحة متساوية في القضاء على التهديد الاستراتيجي المشترك. ومع ذلك، فإن تقييد الأسلحة الاستراتيجية المقتصر على القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، سيؤدي حتماً إلى الإضرار بالاحتياجات الأمنية لحلفاء أوروبا الغربية في مواجهة الاتحاد السوفيتي المتفوق عسكرياً في أوروبا، إذا لم يكن من الممكن تقليص الفوارق القائمة في أوروبا بالتوازي مع مفاوضات اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت1) ([86]) .

كما أكد المستشار هلموت شميدت على أن تجاهل انتشار الأسلحة الاستراتيجية الأوروبية أمر غير مقبول بالنسبة لأوروبا الغربية، ولفت الانتباه إلى ما يُسمى بـ"المنطقة الرمادية". كان هدفه إدراج هذه المسألة في المفاوضات ، بحيث يتم الاعتراف أولًا بالتفاوت العسكري ثم معالجته. وللحصول على تنازلات من الاتحاد السوفيتي في هذا الصدد، اعتبر شميدت زيادة الردع، وما يترتب عليه من نشر سلاح الحرب الأوروبية، وسيلة مناسبة. ولكن لماذا رأى شميدت هذا التطور بهذه الدرجة من الأهمية؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال استراتيجيته القائمة على التوازن.

لفهم تفسيرات شميدت لتوازن القوى في دول اوربا الغربية بصورة خاصة ودول اوربا الشرقية بصورة عامة ، من الضروري أولاً توضيح تعريفه له، أستمد شميدت هذا التعريف من أصول مفهوم توازن القوى، الذي نشأ عندما أدركت القوتان العظميان – الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي – أن الأسلحة النووية لا تقتصر على السيطرة على الخصم *فحسب* . وانما إلى تحقيق توازن القوى بالمعنى العسكري ، إلا أن حالة التهديد المتبادل هذه أدت إلى استقرار مرغوب فيه للوضع السياسي.

ومن جانب آخر رأى هلموت شميدت أن استراتيجية التوازن تتطلب تحقيق جانبًا مهمًا الا وهو جانب استراتيجية الردع ، والتي تهدف إلى "ردع الخصم عن طريق اتخاذ إجراءات معينة من خلال التهديد باستخدام اسلحة غير تقليدية ، وهنا أكد شميدت مجددًا في ايلول عام 1974على مفهوم جوهر الردع،قائلاً :" فهو يكمن في "عدم استخدام الأسلحة النووية من خلال الاستغلال المتعمد لوجودها .لكن هذه الاستراتيجية لا تُجدي نفعًا إلا إذا لم يكن هناك شك لدى أي من الطرفين في استخدام الأسلحة المتاحة عند الضرورة .لذلك ، تُعد المصداقية ضرورية للغاية للحفاظ على التوازن " .

لعلّ هذه الآراء هي التي أدت إلى ظهور نظرية شميدت حول "الركيزة الفاعلة" والتي تعني أن السياسة الألمانية تستند بقوة إلى مفهوم الولاء العسكري للتحالف الغربي، وبالتالي تتبع التكامل الغربي التقليدي الذي كان قد ترسخ بالفعل في عهد المستشار أديناور. وبالاستناد إلى هذه الركيزة، هيأ شميدت المجال اللازم للانفراج الدولي، وهو ما اعتبره ركيزته الفاعلة، وتجلت هذه النظرية بوضوح في تفسيراته لتوازن القوى.

فضلاً عن ذلك، أوضح هلموت شميدت أن استراتيجية التوازن تؤدي إلى الحفاظ على الوضع الراهن (شبه المستقر)، وأن أي دولة لا تلتزم ببنود هذا الوضع فإنها تُخلّ به، وكان هذا الخلل تحديدًا ما يخشاه شميدت من أن ينتج عن نشر صواريخ(إس إس–20) السوفيتية. وأكد على أن التحديث المقترن بمفاوضات نزع السلاح هو أفضل سبيل لضمان الوضع الراهن، وقصد هنا أمن أوروبا وألمانيا ، لذا أوضح في خطاب ألقاه في مؤتمر كانط التابع لمؤسسة فريدريش إيبرت في تشرين الاول عام 1974 قائلاً : "... يكمن الأمن الأكبر في استقرار توازن القوات العسكرية من خلال الحد من الاسلحة المتفق عليها ([87]).

ومن جانب آخر لم تكن الاوساط السياسية في عموم الدول الاوربية على وجه العموم مطمئنة الى حالة الصراع بين الدولتين العظميين خلال الحرب الباردة قائماً على قدرة كلا الجانبين على تهديد الآخر بشكلٍ موثوق بالإبادة النووية، وهذا يعني بطبيعة الحال، أنه لم يكن عليهما فقط الحفاظ على ترساناتهما النووية، بل تطويرها باستمرار، في مطلع السبعينات ، عمل كل من حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد السوفيتي على تحديث الأسلحة النووية متوسطة المدى. إلا أن الاتحاد السوفيتي كان متقدماً في هذا المجال، فمنذ عام 1976، نشرت موسكو صواريخ إس إس–20 على الأراضي السوفيتية، والتي، مع قدرتها على الوصول إلى أوروبا الغربية، لم تكن قادرة على الوصول إلى الولايات المتحدة، ولم تكن مشمولة بالمفاوضات الجارية آنذاك بشأن الحد من الصواريخ النووية الاستراتيجية العابرة للقارات (مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية – سالت). وقد هدد هذا بعزل أوروبا الغربية عن المظلة النووية الأمريكية، وهو أمرٌ كان ضرورياً لاستراتيجية "الرد المرن" لحلف الناتو.

كان المستشار هيلموت شميدت من أوائل الذين أدركوا هذه "الفارق في القوة الصاروخية بين العملاقين " ، ففي خطاب ألقاه بتاريخ الثامن والعشرين من تشرين الأول عام 1977 أمام المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن قال فيه :" انني أحذر من تزايد التفاوتات في المجالات النووية التكتيكية والتقليدية بين الشرق والغرب ، كما اني أحذر حلف شمال الأطلسي (الناتو) على عدم إغفال التوازن الاستراتيجي والمصالح الأمنية لدول أوروبا الغربية " ، ورغم هذا التحذير الذي اطلقه المستشار الالماني ، لم يكن هناك توافق بين خطابه شميدت وقرار حلف الناتو الصادر في الثاني عشر من كانون الأول 1979، ومع ذلك، يُعتبر شميدت بحق أحد مهندسي قرار التوافق الاستراتيجي، للأسلحة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ،وأكد على نشر أسلحة نووية متوسطة المدى خاصة بالناتو وهي (صواريخ بيرشينغ 2 وصواريخ كروز) في أوروبا الغربية كقوة موازنة للصواريخ السوفيتية إس إس–20، ولكنه تضمن أيضاً عرضاً للاتحاد السوفيتي للتفاوض على خفض عددها مقابل خفض قواته النووية متوسطة المدى.

تمثلت المشكلة الاساسية بالنسبة للدولتين الألمانيتين (الغربية والشرقية) في التوفيق بين ولائهما لواشنطن وموسكو، على التوالي، وبين الحفاظ على العلاقات الألمانية الداخلية، سعت الحكومة الاتحادية برئاسة شميدت إلى تحقيق هدف الحفاظ على التوازن العسكري، واقترح أن يكون ذلك من خلال عملية نزع السلاح، وفي الوقت نفسه، سعى شميدت إلى تعزيز تماسك الأمة المنقسمة من خلال تحقيق تطورات ملموسة للشعبين في شطري ألمانيا، لا سيما فيما يتعلق

بالسفر بين الدولتين، تصرف شميدت بدافع أساسي من شعوره بالمسؤولية تجاه الألمان الشرقيين، ومن جانب آخر نظرًا للثقل الكبير الذي تتمتع به جمهورية ألمانيا الاتحادية داخل حلف الناتو، فقد كان لديه عنصر مناورة أكبر مما كان لدى الأمين العام لحزب الوحدة الاشتراكية الألماني، إريك هونيكر(Eric Honecker) ([88]) داخل حلف وارسو، وبينما كان مبرر قيام دولة ألمانيا الشرقية يفرض، من حيث المبدأ، الولاء للاتحاد السوفيتي مع النأي بنفسها في الوقت نفسه عن جمهورية ألمانيا الاتحادية، فإن عجز موسكو المتزايد عن تزويد ألمانيا الشرقية بالمواد الداخلة بالصناعة ، وخاصة النفط الخام، جعل الاتصالات الألمانية الداخلية أكثر أهمية من أي وقت مضى ، ومع ذلك فإن قرار حلف الناتو ذي المسارين والتدخل ومن ثم الاحتلال السوفيتي لأفغانستان ([89]) زاد بشكل كبير من التوترات بين القوتين العظميين مع ذلك حاول زعمي الدولتين شميدت وهونيكر الالتزام بسياسة الانفراج الدولي، فبينما أكدت بون على ضرورة التضامن مع الولايات المتحدة، سعت في الوقت نفسه إلى الحفاظ على أكبر قدر ممكن من العلاقات الطبيعية مع الدول الاشتراكية، ولا سيما ألمانيا الشرقية، وعارضت المقاطعة الاقتصادية التي طالبت بها واشنطن، وفي الوقت نفسه نجح شميدت في إعادة الاتحاد السوفيتي إلى طاولة المفاوضات في جنيف خلال زيارته لموسكو في منتصف عام ١٩٨٠، وعلى عكس شميدت لم يستطع هونيكر، بسبب اعتماد برلين الشرقية الوجودي على موسكو، التوفيق بسهولة بين التعاون الألماني الداخلي والولاء لموسكو. في لبداية، حاول تجنب هذا الخيار القسري من خلال:

أولًا: دعم الموقف السوفيتي لفظيًا.

ثانيًا: استخدام علاقاته الخاصة في ألمانيا الغربية للتأثير على حركة السلام هناك.

وثالثًا: التأكيد لهلموت شميدت على أنه سيبذل قصارى جهده لمنع التوترات الدولية من التأثير سلبًا على العلاقات الألمانية الألمانية. على الرغم من القرار المزدوج، لا يزال من الممكن إبرام الاتفاقيات وإطلاق مشاريع ألمانية ألمانية بملايين الماركات، وخاصة في قطاع النقل لتحقيق تخلي ألمانيا الغربية عن نشر الصواريخ، اعتقد هونيكر أن على الحزب الاشتراكي الديمقراطي التخلي عن قرار المسارين مع البقاء في الحكومة، ورغم الازمات الدبلوماسية والسياسية ، مثل إعلان هونيكر في تشرين الاول عام 1980 ما يسمى بمطالب غيرا (Geras Forderungen 1980) [(90)]، التي أكدت على الانفصال عن ألمانيا الغربية، مع الحفاظ على الحوار مع بون، كما اتضح من قمة ألمانيا التي عُقدت في قلعة هو بيرتوستوك خلال المدة (11 إلى 13 كانون الاول عام 1981) ، فضلاً عن ذلك، اكتسبت حركة السلام دعما متزايدًا، واستمر تراجع دعم الحزب الاشتراكي الديمقراطي القرار المسارين ([91]) ، وبحلول عام 1982، أصبحت حكومة الائتلاف الاشتراكي الليبرالي في بون ضعيفة ، ولما أبلغ هونيكر بذلك، لم يقبل اقتراح وزير مكتب المستشار هانز يورغن فيشنفسكي بالتنازل للمستشار شميدت عن طريق خفض الحد الأدنى لمتطلبات صرف العملة، لكنه أبدى استعداده للتسوية في مجالات أخرى. لكن حساباته بأن هذا سيساعد شميدت على الاحتفاظ بالسلطة لم تنجح ففي الاول من تشرين الاول عام 1982 انتخب البوندستاغ الألماني هيلموت كول، رئيس المجموعة البرلمانية بحزبي الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني(Unionspartei der Christdemokraten) والذي عرف اختصاراً بـ (CDU) ([92]) و حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي (Christlich Sozialen Union) الذي عرف اختصاراً بـ (CSU)([93]) (CDU/CSU) ستشارا في تصويت بناء على حجب الثقة عنه، وأكدت انتخابات البوندستاغ في الثالث عشر من آذار عام 1983 على التحالف المسيحي الليبرالي.

لأول مرة في تاريخ السياسة الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية، كان من المقرر أن يكون للحكومة رأي معارض نهاية عام 1982في مسألة انتشار الأسلحة النووية([94]) لكنها ترددت فقد أدركت انها في نهاية المطاف، كانت الحكومة الالمانية قد التزمت بنشر أسلحة نووية على أراضيها، لا بإمكانية بامتلاكها، لم يكن هذا مجرد أحد الشروط الأساسية لإعادة تسليح الجمهورية الاتحادية وانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي، بل كان أيضًا أساس التعاون الأمني الأمريكي الألمانيلذا اعتمدت ألمانيا على مبدأ استخدام الأسلحة النووية الأمريكية في حال نشوب صراع مع حلف وارسو ([95]).

حمل المستشار الالماني هلموت كول([96]) ، آراء مماثلة في السياسة الخارجية والألمانية لسلفه هلموت شميدت إلا أنه طالب بولاء أقوى وأكثر ثباتا لحلف الناتو والولايات المتحدة، مقتنعاً بتقارب المصالح الأمنية لألمانيا الغربية والولايات المتحدة، ووصف عملية نشر الصواريخ متوسطة المدى المتوقع في ألمانيا الغربية، نتيجة لجمود مفاوضات جنيف للحد من التسلح والصواريخ النووية متوسطة المدى، وفيما تعلق بالعلاقات الألمانية الداخلية، شدد على انهاء حالة التباعد عن ألمانيا الشرقية بقوة أكبر من سلفه، مؤكداً على وحدة الأمة الألمانية ومعلنا أن الألمان لن يقبلوا بالانقسام ومع ذلك، فأنه كان ملتزماً بمواصلة تطوير العلاقات الألمانية الداخلية.

الخاتمة

في أواخر سبعينيات أعادت مسألة التوازن الاستراتيجي الأوروبي والذي يُقْصَدْ به التوازن النووي بين الشرق والغرب في أوروبا، التي ظلت كامنة لعقد من الزمان، لترتبط من جديد بمسائل الدفاع عن الوطن، وتوقيت الرد النووي الأمريكي، وطبيعة الالتزام النووي الأمريكي تجاه أوروبا، مع نهاية عهد الرئيس الامريكي جيمي كارتر وبداية عهد المستشار الالماني هلموت كول ، طُرح سؤالٌ حول تكامل السعي لتحقيق الوفاق والردع، وهو ما شكّل جوهر السياسة الأمنية لجمهورية ألمانيا الاتحادية في سبعينيات القرن الماضي. وتمحورت القضية الرئيسية حول التوازن الاستراتيجي الأوروبي (الأسلحة النووية متوسطة المدى) بين حلف الناتو وحلف وارسو. ولقد تغير هذا التوازن بسبب نشر أعداد كبيرة من صواريخ إس إس–20 السوفييتية متوسطة المدى، وهو ما استجاب له حلف شمال الأطلسي في ديسمبر/كانون الأول 1979 بما يسمى "قرار المسار المزدوج"، والذي نص على نشر 572 صاروخاً أميركياً محدثاً من طراز بيرشينغ 2 وصواريخ كروز اعتباراً من نهاية عام 1983، ما لم يجعل اتفاق ضبط الأسلحة مع الاتحاد السوفييتي هذا النشر غير ضروري.

ليس هذا هو المكان المناسب للخوض في التعقيد التقني والجدل السياسي المحيط بمسألة التوازن الاستراتيجي الأوروبي. ومع ذلك، فإن هذا الجدل، على أهميته في حد ذاته، يكتسب أهمية على جانبي الأطلسي تتجاوز بكثير ثقله العسكري التقني، وتمتد إلى أسئلة جوهرية حول الشكل المستقبلي للتحالف عبر الأطلسي والنظام السياسي الأوروبي. لقد تشكلت، بل وترسخت، المواقف الألمانية تجاه مسألة التوازن الاستراتيجي الأوروبي بطرق امتدت إلى المناطق المجاورة للعلاقات الألمانية الأمريكية، وستؤثر عليها لسنوات قادمة. ترتبط المناقشات التقنية المعقدة حول تدابير الحد من الأسلحة، وكذلك ردود الفعل العاطفية الشديدة التي غالبًا ما تثيرها هذه المناقشات، ارتباطًا وثيقًا بالمواقف السياسية الأساسية (في ألمانيا وكذلك في الولايات المتحدة) حول طبيعة الصراع بين الشرق والغرب، وشكل النظام السياسي الإقليمي والعالمي المرغوب فيه، والمبادئ التي تقوم عليها العلاقات الألمانية الأمريكية. إن حقيقة أن القضايا الأمنية عادت مرة أخرى لتصبح مشاكل كبرى لحلف شمال الأطلسي في ثمانينيات القرن العشرين يمكن فهمها من خلال حقيقة أن هذه المشاكل، حتى أكثر من ستينيات القرن العشرين، تعكس وتنذر بأهداف سياسية أعمق بكثير من التقييم العددي للتوازن العسكري الإقليمي أو العالمي.

أولاً: النتائج

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها بما يأتي:

1. شكلت العلاقات الألمانية–الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية أساسًا مهمًا في إعادة بناء جمهورية ألمانيا الاتحادية واندماجها في النظام السياسي والأمني الغربي، وأصبحت الولايات المتحدة عنصرًا مؤثرًا في توجهات السياسة الخارجية الألمانية .

2. أسهم انضمام ألمانيا الاتحادية إلى منظومة التحالف الغربي في تعزيز أمنها واستعادة مكانتها السياسية، إلا أن ذلك جعل أمنها مرتبطًا بدرجة كبيرة بالاستراتيجية الأمريكية وحلف شمال الأطلسي في مواجهة الاتحاد السوفيتي .

3. اتسمت سياسة هلموت شميت تجاه الولايات المتحدة بالحرص على استمرار التحالف معها، مع السعي في الوقت نفسه إلى المحافظة على قدر من الاستقلال في معالجة القضايا المرتبطة بالأمن الأوروبي والعلاقات مع الكتلة الشرقية .

4. مثّل انتشار الصواريخ السوفيتية SS–20تحولًا مهمًا في الموقف الألماني، إذ رأى شميت أن اختلال التوازن في الأسلحة النووية متوسطة المدى يشكل تهديدًا مباشرًا لأمن ألمانيا الغربية وأوروبا .

5. تبنى هلموت شميت مفهومًا للأمن يقوم على الجمع بين الردع والانفراج، إذ لم يرَ تعارضًا مطلقًا بين المحافظة على توازن عسكري قادر على الردع وبين مواصلة المفاوضات الرامية إلى الحد من التسلح .

6. أظهرت سياسة شميت تحفظًا تجاه بعض جوانب السياسة الأمريكية، ولا سيما عندما رأى أن المفاوضات الأمريكية–السوفيتية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية لا تراعي المصالح الأمنية لأوروبا الغربية بالقدر الكافي .

7. كان لشميت دور بارز في إثارة قضية التفاوت في القدرات النووية متوسطة المدى بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد السوفيتي، وهو ما ارتبط لاحقًا بقرار حلف الناتو ذي المسارين عام 1979، القائم على الجمع بين الاستعداد لنشر أسلحة متوسطة المدى ومواصلة التفاوض بشأن الحد منها .

8. كشفت مدة حكم شميت عن صعوبة الموازنة بين التضامن مع الولايات المتحدة والمحافظة على سياسة الانفراج مع دول أوروبا الشرقية، إلا أن الحكومة الألمانية حاولت استمرار الحوار مع الكتلة الشرقية وعدم السماح للتوتر الأمريكي–السوفيتي بإنهاء سياسة الانفراج .

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، يوصي الباحث بما يأتي:

1. ضرورة الاهتمام بدراسة العلاقات الألمانية–الأمريكية خلال الحرب الباردة من خلال الوثائق الدبلوماسية والرسمية لكلا البلدين، لما توفره من معلومات تسهم في فهم طبيعة القرارات السياسية والأمنية خلال تلك المرحلة .

2. التوسع في دراسة سياسة هلموت شميت الخارجية وعدم حصرها في العلاقات مع الولايات المتحدة، من خلال بحث علاقاته مع الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية ودول أوروبا الغربية .

3. إجراء دراسات متخصصة حول أثر سباق التسلح النووي الأمريكي–السوفيتي في السياسات الداخلية والخارجية لدول أوروبا الغربية، ولا سيما جمهورية ألمانيا الاتحادية .

4. الاهتمام بدراسة قرار حلف الناتو ذي المسارين لعام 1979 ودور ألمانيا الاتحادية وهلموت شميت في بلورة المواقف الأوروبية تجاه الأسلحة النووية متوسطة المدى .

5. إجراء دراسات مقارنة بين سياسة هلموت شميت وسياسة المستشار هلموت كول تجاه الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، بما يوضح أوجه الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الألمانية بعد عام 1982.

الهوامش

(1) Albert Funk , Wie ein wilder Stier CSU-Chef Franz Josef Strauß als Kanzlerkandidat der Union , 2013 , p.290.

(2) عبد القهار المنوفي ، المانيا الغربية حكومة مجمدة والجميع ينتظرون كانون ، افتتاحية مجلة الدستور ، السنة الثانية ، العدد 93، تموز 1972 ، ص67.

(3) هاري. ترومان (١٨٨٤ – ١٩٧٢): ولد في لامار ميزوري، ينتمي الى عائلة مزارعة، ثم تولى سلسلة وظائف كتابية منذ عام 1901 حتى اشترك في الحرب العالمية الأولى في عام 1917 ضابط مدفعية. وبعد الحرب العالمية الأولى درس الحقوق في جامعة كنساس، ثم انتخب قاضياً لمدينة كنساس في عام 1922، ثم اصبح سيناتور في مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي، ثم نائباً للرئيس روزفلت للمدة 1944–1945، توفي عام 1972. للتفصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية الميسرة ، ج 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٩١، ص 724.

(4) الهام محمود كاظم و اسراء كريم محمد ، موقف الحكومة البريطانية في عهد نيفيل تشمبرلين من التطورات السياسية في اوربا ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد الرابع عشر ، السنة الثامنة ، 2014 .

(5) لوسيوس دي كلاي (1898–1978) : ولد في مدينة ماريتا التابعة لولاية جورجيا الأمريكية اكمل دراسته الجامعية في جامعة ويست بوينت حاصلاً على شهادة في الهندسة المدنية ، عمل ضمن ملاكات الاجهزة الهندسية التابعة إلى البنتاغون الامريكي ، كان مقرباً من الرئيس الامريكي روزفلت خلال السنوات (1940–1943) اشرف على أكثر من (450) مطاراً داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، شارك في الحرب العالمية الثانية، واصبح الحاكم العسكري للمنطقة الغربية في المانيا عام 1945 ، في عام 1954 استدعاه ايزنهاور للمساعدة في صياغة خطة لتمويل نظام الطرق السريع في الولايات المتحدة الأمريكية ، توفي عام 1978 . لمزيد من التفاصيل ينظر:
The Francis Marion University Faculty and Staff Newsletter , Carter to Receive Lucius D. Clay Medal in Germany , Patriot Digest , March 31, 2004 , p.1

(6) علي البديري، التطورات الداخلية في جمهورية فايمر الألمانية 1919–1933، مجلة كلية التربية–الجامعة المستنصرية، المجلد (3) ، العدد(6) ، 2000، ص298.

(7) Press and Information Office of the Federal Government, 1970 , Declaration of the Chairman of the Council of Ministers of the GDR at the meeting with the Federal Chancellor in Erfurt (19 March 1970), Bonn, 2015 .,p.18.

(8) جورج مارشال (1880 – 1959) : ولد في مدينة يونيون بولاية بنسلفانيا الامريكية، تخرج في المعهد العسكري بولاية فرجينيا عام 1901، وعين ملازم ثان في الجيش الأمريكي. اشـــترك في الحرب الأمريكية–الاســـبانية (1898–1902). وعمل في عدد من المعاهد العسكرية، اشترك في الحرب العالمية الأولى، واسندت اليه عدة مهام ميدانية على الجبهة الغربية ما بين 1917–1918، ثم تولى عدة مناصب عسكرية، حتى أصبح رئيس أركان الجيش للمدة 1939–1945، واســتقال من منصــبه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم اصــبح وزيراً للخارجية للمدة 1947–1949، ثم وزيرا للدفاع للمدة 1950–1951 توفي عام 1959 للاستزادة ينظر:

The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 11, PP. 534-535.

(9)United Nations , General Assembly Sixty-first session , 103rd plenary meeting ,Tribute to the memory of Kurt Waldheim, fourth Secretary-General of the United Nations, New York , 15 June 2007 . p.98.

(10) خطط اقتصــادية أمريكية تهدف الى إنهاء احتلال فرنســا وبلجيكا للأراضــي الألمانية إنعاش الاقتصــاد الألماني ومساعدته على دفع التعويضات التي فرضت عليها بموجب معاهدة فرساي. تتضمن تقديم حزمة من المساعدات المالية وتخفيض الديون الألمانية بنسـبة75% والسـماح لها بتسـديد التعويضـات بآجال بعيدة. ينظر: آلان بالمر، موسـوعة التاريخ الحديث 1789–1945، ج2، ترجمة: سـوسـن فيصـل السـامر ويوسـف محمد امين ، دار المأمون، بغداد، 1992، ص217.

(11) **تأسست ألمانيا الغربية في 23 أيار عام 1949، بإصدار القانون الأساسي في بون، مُرسّخةً بذلك جمهورية ألمانيا الاتحادية كدولة ذات سيادة ضمن مناطق الاحتلال الغربية الثلاث. وتحت قيادة كونراد أديناور، أول مستشار اتحادي، أُقيم نظام ديمقراطي برلماني، مُؤكداً بذلك انقسام ألمانيا نتيجةً للحرب الباردة ، كان تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية رد فعل على فشل التعاون مع الاتحاد السوفيتي، والذي تجلى في إصلاح العملة عام 1948 وحصار برلين. وكان ذلك جزءًا من "التأسيس الثنائي للدولة"، حيث ترسخ الانقسام في الشرق مع تأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) في تشرين الاول عام 1949. وقد وافق الحلفاء الغربيون (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى، وفرنسا) على التأسيس بهدف إنشاء دولة مستقرة وديمقراطية. لمزيد من التفاصيل ينظر:**

Josephine Marcus, A History of Germany from the First World War to Reunification, European Cultural Foundation, Berlin, 2009, p. 186.

(12) Hamburgisches Welt-Wirtschafts -Archiv, Wirtschaft Leibniz Information Centre for Economics Der Machtwechseln in Bonn - Erneuerung und Kontinuität, WIRTSCHAFTSDIENST 1969/XI

(13) Bodenstag den Bericht der Bundesregierung über die Lage der Nation im gespaltenen Deutschland; 53. Sitzung vom 27.5.1970,؛ Fraktion der CDU/CSU betreffend Deutschland-, Ost- und Europapolitik; 60. Sitzung , vom 18. 6. 1970,S.87.

(14) معاهدة ألمانيا 1952: تم توقيع معاهدة ألمانيا (رسميًا: معاهدة العلاقات بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والقوى الثلاث) في بون في 26 آيار 1952. وكانت اتفاقية رئيسية في عهد أديناور للتكامل الغربي، حيث أنهت احتلال الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا ومنحت جمهورية ألمانيا الاتحادية سيادة واسعة. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Clark Addison, The Allies After the Occupation of Germany, Black One Foundation, London, 2009, p. 45.

(15) معاهدات باريس 1954 : أعاد هذه المعاهدة ، الموقعة في 23 تشرين الأول 1954، تعريف العلاقة بين القوى الغربية الثلاث – الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا العظمى – وألمانيا، واضعةً بذلك أسس النظام العالمي لما بعد الحرب في أوروبا الغربية. أنهت معاهدة السلام نظام الاحتلال في ألمانيا الغربية، ومهدت لانضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية (وإيطاليا) إلى معاهدة بروكسل المعدلة (الاتحاد الأوروبي الغربي)، ونظمت انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وأخذت في الاعتبار اتفاقية سار بين ألمانيا وفرنسا. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Clark Addison , Op Cit , p.78.

(16) Günther Hagen et al., List of topics on the negotiations on the fifth and sixth electoral term in the German Bundestag (1965-1972) and the Bundesrat negotiations (1966-1972), De Grueter, 2018, p. 87 .

(17) سياسة الاحتواء: هي الإستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية ويعد جورج كينان أول من دعا الى تبني تلك السياسة، إذ نشر مقالة مشهورة في عام 1947، أكد فيها على ان الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية يجب ان يتركز في منع انتشار الشيوعية الى باقي الدول غير الشيوعية، أي (احتواء) الشيوعية داخل حدودها، ومنها ظهر مبدأ ترومان، للاستزادة ينظر:

Garraty, John A., The American Nation. A history of the United States, Fourth Edition, New York, 1979, pp.710-717.

(18) Albert Funk, The social-liberal coalition collapses at the end of 1982, Der Tagesspiegel, series Bundestag elections: 1983: The turning point, 2013 , p.29

(19) حلف الاطلسي : هو تحالف سياسي وعسكري بين دول أوروبية وأميركية عقدت اتفاقا للدفاع المشترك بينها، يسمى اختصارا حلف الناتو . تم تأسيس الحلف عام ١٩٤٩ بين الدول المتحالفة في الحرب العالمية الثانية بموجب معاهدة شمال الأطلسي وتعاهدت تلك الدول بعد الحرب على الدفاع المشترك عن بعضها ضد أي هجوم محتمل من الاتحاد السوفييتي، الذي شكل مع حلفائه الجدد حلف وارسو المواجهة حلف الناتو، أو أي معتد أخر . لمزيد من التفاصيل ينظر: مها ناجي حسين ، العلاقات الجزائرية – السوفيتية دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية (١٩٦٢ – ١٩٧٨) ، أطروحة الدكتوراه، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧، ص ٣٩.

(20) ماطي خليدة وبوخبزة علي ، المانيا من الدمار الى المعجزة 1945–1990 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة– ، 2017 ، ص243.

(21) الجماعة الاوربية : تأسست عام 1957 باسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية من قبل ست دول مؤسسة (بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا) بهدف إزالة الحواجز التجارية. وقد شكلت المجموعة الأوروبية النواة الأولى للاتحاد الأوروبي، حيث اندمجت مع هيئات أخرى لتشكيل سوق مشتركة لمزيد من التفاصيل ينظر:

Chris Howell, Los sindicatos y el Estado, Londres, 1997, pág. 147.

(22) عدنان ياسين حسين الخزرجي ، فيلي براندت وأثره في سياسة المانيا الاتحادية 1913–1972 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى ، 2021.

(23) بيداء محمود أحمد سويلم ، جوزيب بروز تيتو حياته ومواقفه من القضايا العربية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية– ابن رشد– جامعة بغداد ،2003 ، ص56.

(24) كونراد اديناور (1876- 1967) : ولد في مدينة كولونيا الألمانية اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ثم حصل على شهادة في القانون من جامعة ميونخ عام 1901انتمى إلى الحزب الديمقراطي المسيحي، اصبح أول مستشار(رئيس الوزراء) لألمانيا الاتحادية بعد الحرب العالمية الثانية ، وشغل المنصب خمس مرات متتالية في المدة من (20 أيلول 1949- 15 تشرين الأول 1963)، ومعادياً للاشتراكية، وساند حلف شمال الأطلسي، وعمل على إنهاء العداء ضد المانيا، وإقامة علاقات اقتصادية ، لاسيما مع فرنسا، وارتبط بعلاقات قوية مع رجال السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا أمثال وزير الخارجية الأمريكية دالاس (1953-1959)، ورئيس الحكومة الفرنسية شارل ديغول، ويملك مقدرة لغوية نجح من خلالها في تحقيق أهدافه السياسية، واستمر رئيساً للحزب الديمقراطي المسيحي حتى آذار 1966، توفي في 19 نيسان 1967. لمزيد من التفاصيل ينظر . شهد حسام سامي ، المستشار كونارد اديناور ودوره في النهضة الاقتصادية الالمانية (1876-1953) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2019، ص68.

(25) Frank Bösch, Energy Diplomacy: West Germany, the Soviet Union and the Oil Crises of the 1970s , Article in Historical Social Research / ,Universität Potsdam , 2014 .p.56.

(26) Samuel Edward, Survival, Der Grundvertrag zwischen West- und Ostdeutschland, 21. Dezember 1972. World Politics and Strategy, Vol. 15, 1973 - Nr. 1, 1999.p.20.

(27) F. Stephen Larrabee, Beziehungen zwischen den beiden deutschen Staaten: Probleme und Perspektiven, German Studies Newsletter Nr. 6, Sonderausgabe zum Thema Sicherheit, November 1985.p,87.

(28) Klingemann and Franz Urban Pappi, The 1969 Bundestag Election in the Federal Republic of Germany: An Analysis of Voting Behavior, Journal : Comparative Politics, Vol. 2, No. 4, 1970 , p.54.

(29) Mark Joseph, Können die Faschisten besiegt werden? Deutsche Kommunisten und politische Gewalt 1929-1933. Liverpool, 1983.p.92.

(30) السوق الاوربية المشتركة : ورسمياً تدعى بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) التي تأسست بموجب معاهدة روما عام 1957، مبادرةً أساسيةً لتعزيز التكامل الاقتصادي ومنع الصراع في أوروبا ما بعد الحرب. وقد أنشأت سوقاً موحدةً بين الدول الست المؤسسة، وألغت الرسوم الجمركية، وأرست تعريفةً خارجيةً موحدةً لضمان حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة. لمزيد من التفاصيل ينظر: سهاد يوسف السبهان ، المشاريع الاقتصادية الاوربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، مطبعة المعرفة ، بغداد ، 2024، ص34.

(31) Справочник по истории Коммунистической партии и Советского Союза 1898 – 1991

(32) مؤتمر بريتون وودز : أو اتفاقية بريتون وودز هو الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي عقد من الأول إلى الثاني والعشرين من تموز عام 1944 في غابات بريتون وودز في ولاية نيوهامبشر الأمريكية وقد حضر هذا المؤتمر ممثلون عن اربع واربعون دولة ، وقد اتفقوا على وضع الخطط الاقتصادية من اجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية لمزيد من التفاصيل ينظر : شيماء رشيد محيسن العابدي تقييم سياسة سعر

الصرف في العراق للمدة (1951–2000) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2005 ،ص11.

(33) ج. جرانت هارولد شمبرلي، أوربا بين القرنين التاسع عشر والعشرين (1798–1950)، ج2، ترجمة محمد علي ابو درة ولويس اسكندر، مطبعة الأمالي , القاهرة، 1967، ص262.

(34) Agnès Labrousse , Institutionelle und organisatorische Dynamiken in der ostdeutschen Transformation , Journal of Economics and Business , Vol. V – 2002, No 2 , Centre Marc Bloch (Berlin) , 2002 , p.39.

(35) Maoz Azaryahu , Die Politik der Gedenkstraßenumbenennung: Berlin 1945–1948 , Department of Geography and Environmental Studies, Journal of Historical Geography (37) , 2011 .p.83 .

(36) Bösch Frank, „Energiediplomatie“: Westdeutschland, die Sowjetunion und die Ölkrisen der 1970er Jahre, Zentrum für Zeitgeschichte (Deutschland, Potsdam), 2016, p.49.

(37) D. G., 1944-1985, Supplementary Protocol to the Treaty on the Basic of Relations Between the Federal Republic of Germany and the German Democratic Republic, dated in 21 Dec. 1972.p.291.

(38) Weltorganisation für geistiges Eigentum, Internationale Klassifikation von Waren und Dienstleistungen für die Registrierung von Marken (Nizza-Klassifikation), Achte Ausgabe, Teil II mit Waren- und Dienstleistungsverzeichnis in Klassenreihenfolge, Genf, 2001.p.265

(39) Dennis L. Bark und David R. Gress, Geschichte Westdeutschlands, Band 1: 1945–1963: Vom Schatten zur Substanz, London, UK: Basil Blackwell, 1989.p.92.

(40) Michael Prinz, Jürgen Reulecke, Günther Schul, Neither Communism nor Capitalism: Bourgeois Social Reform in Germany from the Vormärz to the Adenauer Era, 1985.p85.

(41) Masaaki Yasuno , Die Entwicklung des Godesberger Programms und die Rolle Erich Ollenhauers , Friedrich-Ebert-Stiftung Archiv der sozialen Demokratie , Bonn, 2010.p.89.

(42) Mark Ferdinand, From Freedom Fighter to Peace Politician: Willy Brandt as Mayor of Berlin. Publisher: Brill Schöning, 2019.p.123..

(43) Theo Stammen and Peter Waldmann, "The Allied Occupation Regime in Germany," in Josef Becker, "Prehistory of the Federal Republic of Germany: Between Capitulation and Basic Law," Munich, 1987.p.89.

(44) Veronica F., German Social Democracy in the First World War. Development and Peace Actions, Munich, GRIN Verlag, 2014. P.54.

(45) De Groot, Gerard J: Die Bombe. Ein Leben, Cambridge, Mass. 2005, S. 12.

(46) مشروع مانهاتن : وهو برنامج تطوير القنبلة الذرية الأمريكي مثل مشروع مانهاتن (منطقة مانهاتن الهندسية) في الولايات المتحدة الأمريكية بداية تطوير الأسلحة النووية. فمنذ أغسطس/آب 1942، خلال الحرب العالمية الثانية، استُخدم مصطلح "مشروع مانهاتن" السري للغاية كمصطلح جامع لجميع الأنشطة التي تهدف إلى تطوير قنبلة ذرية أمريكية. وعندما لوحظت زيادة ملحوظة في إنتاج الماء الثقيل (الديوتيريوم) (حوالي 5 أطنان) في محطة نورسك هيدرو في ريوكان

(بالنرويج التي كانت تحت الاحتلال الألماني)، مُنح مشروع مانهاتن صفة رسمية. ولأسباب تتعلق بالسرية، تمت الموافقة على تمويل يزيد عن 2.5 مليار دولار أمريكي دون موافقة الكونغرس. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Herken, Gregg: Brotherhood of the Bomb. The Tangled Lives and Loyalties , New York, 2013, S. 9..

(47)Lewis, John W, China Builds the Bomb, Stanford, CA 1988, S. 78–79.

(48) Wittner, Lawrence S.: The Struggle Against the Bomb, Stanford 1993, S. 45.

(49) Henry De Wolf, Atomenergie für militärische Zwecke. Der offizielle Bericht über die Entwicklung der Atombombe unter der Schirmherrschaft der Regierung der Vereinigten Staaten, 1940-1945, Princeton 1947, S. 52 .

(50) تأسس المكتب العلمي المركزي البريطاني (BCSO) داخل مجلس التموين البريطاني في واشنطن العاصمة خلال الحرب العالمية الثانية لتسهيل تبادل المعلومات العلمية والتقنية بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا. وقد عمل كحلقة وصل حيوية للبحوث والاستخبارات العلمية والتعاون التقني.ينظر:

.Jack Throw Netton, International Treaties in the 1950s, London, 1980, p. 31

(51) لجنة أبحاث الدفاع الوطني (NDRC)، لتنظيم الأبحاث التي تهم الجيش وإطلاع القوات المسلحة على التقنيات الجديدة. شُكّلت اللجنة برئاسة بوش في 27 يونيو 1940. وبعد عام، أُنشئ مكتب البحث والتطوير العلمي لمزيد من التفاصيل ينظر :

Henry De Wolf, Op Cit , S 55.

(52) Joseph Blatter, Technical Competition between the United States and Western European Countries, Copenhagen, 2009, p. 56

(53) Jennifer Hans, Atomare Zusammenarbeit zwischen den Vereinigten Staaten und dem Vereinigten Königreich, Washington, D.C. 2008, S. 27.

(54) Ibid , S30.

(55) Makhiani, Arjun, Always the Target: American Bomb Scientists Race Against Germany, Washington, 1995, pp. 23-27.

(56) Vgl. Russell, James A , Globalization and WMD Proliferation: Terrorious, Transnational Networks and International Security, 2009 , S. 41.

(57) Makhiani, Arjun, Op Cit S. 30

(58)Richard Rhodes' Interview, Manhattan Project Voices

(59) Warner, Michael, The Rise of the U.S. Intelligence System, 1917–1977, Oxford 2010 , S. 110.

(60) Goodman: Spying on the Nuclear Bear, S. 2f., 7, 98–104.

(61) كانت شركة "يونيون مينيير دو هوت كاتانغا" (UMHK) البلجيكية هي الشركة التي أدارت مناجم اليورانيوم الرئيسية في الكونغو البلجيكية (وتحديدًا منجم شينكولوبوي). تأسست هذه الشركة عام 1906، واحتكرت موارد المنطقة، ووفرت الغالبية العظمى من اليورانيوم الذي استخدمته الولايات المتحدة في مشروع مانهاتن خلال الحرب العالمية الثانية. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Jones, Vincent C.: Manhattan, the Army and the Atomic Bomb, Washington D.C. 1985, S. 286f.

(62) McLauchlan, Gregory , Last of the Dinosaurs? Big Weapons, Big Science, and the American State from Hiroshima to the End of the Cold War, The Sociological Quarterly 36 (4), 1995, S. 749.

(63) Gibbs, Timothy, Catching an Atom Spy and the Investigation of Klaus Fuchs , The Oxford Handbook of National Security Intelligence, 20101, S. 558.

(64) Gibbs, Timothy, Op Cit , S.98.

(65) Mackby u. a.: U.S.-UK Nuclear Cooperation After 50 Years, 2008, S. 32, 62.

(66) في مطلع عام 1946 استخدم رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل تعبير (الستار الحديدي) الذي قال انه اصبح يفصل شرق أوربا عن غربها لمزيد من التفاصيل ينظر:

Unknown author ,The Secret Team . The Cia and Its Allies in Control of the United States and the World , U.S.A,1997 , pp.128 -192 .

(67)Russell, James A, Globalization and WMD Proliferation. Terrorism, Transnational Networks and International Security , New York , 2009, S. 41

(68) سباق التسلح : تشكل المفهوم وتطبيقاته بسلسلة طويلة من الحروب التي خاضتها اطراف النظام الدولي الاساسية طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتي ادى الى حربين عالميتين الأولى عام 1914 والثانية عام 1939، وسرعان ماتحول هذا السباق بعد الحرب العالمية الثانية إلى مستوى جديد بادخال السلاح النووي إلى ميدان سباق التسلح بين العملاقين الامريكي والسوفيتي وما تحقق عنه من انهاك للقطب السوفيتي الذي اختار الانكفاء في معادلة التوازن بمطلع العقد الاخير من القرن الماضي لمزيد من التفاصيل ينظر: علي غاوي سالم ، سباق التسلح في الخليج العربي دراسة في احتمالات الحرب والسلام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية ، 2021، ص1.

(69) ثيودور هول (1925 – 1999): وُلد في ولاية نيويورك ، والتحق بمدرسة(PS 173) في واشنطن خلال فترة الكساد الكبير. كان ذكاؤه مبكراً لدرجة أنه في سن الرابعة عشرة ، حصل على شهادة من جامعة هارفارد ، كان أصغر أعضاء فريق العلماء الشباب الذين تم تجنيدهم في مشروع مانهاتن السري للغاية في لوس ألاموس، نيو مكسيكو وهو في سن 18 عامًا ، حلول تشرين الثاني عام 1944، كان تيد قد اتخذ قرارًا بتسريب معلومات حول المشروع إلى الاتحاد السوفيتي. عندما سألته عن السبب في عام 1947، أوضح أنه كان يخشى أن تصبح الولايات المتحدة "قوة رجعية للغاية بعد الحرب"، وإذا ما احتكرت الأسلحة النووية، فقد تستغل هذه الميزة الهائلة لفرض إرادتها على بقية العالم. استطاعت المخابرات الامريكية من كشفه عام 1951 توفي عام لمزيد من التفاصيل ينظر: الموقع الاليكتروني :

https://spartacus-educational.com/Theodore_Hall.htm

(70) Haynes, John Earl, The Rise and Fall of the KGB in America, New Haven (CT) 2009, S. 110–111.

(71) دوايت ايزنهاور (1890–1969): ولد في ولاية تكساس الامريكية، انتقلت عائلته الى ابلين، كنساس عام 1892. اكمل دراسته الثانوية في ابلين عام 1909. التحق في اكاديمية وست بوينت العسكرية عام 1911. وتخرج برتبة ملازم ثان عام 1915. أصبح آمرا لمركز تدريب للدبابات خلال الحرب العالمية الأولى. وخلال الحرب العالمية الثانية اصبح قائداً للجيوش الامريكية في أوربا عام 1941، ثم اصبح القائد الأعلى لقوات الحلفاء وانتخب رئيساً للبلاد عن الحزب الجمهوري عام 1952، واعيد انتخابه عام 1956. للتفصيل ينظر : جيفري اورنسن ، واشنطن تخرج من الظل (السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ – ١٩٥٦) . ترجمة سامي رزاز . دار البيادر للنشر، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ١٥٥.

(72) اقترح الرئيس دوايت د. أيزنهاور في خطابه "الذرة من أجل السلام"، الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 /كانون الأول 1953، إعادة توظيف التكنولوجيا النووية من الأسلحة إلى الاستخدامات المدنية والسلمية. وهدف الخطاب إلى كبح سباق التسلح النووي، وتعزيز البحوث العالمية في مجالات الطب والزراعة وتوليد الطاقة، وأدى إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1957. لمزيد من التفاصيل ينظر:

(73) Eisenhower, Dwight D.: Atoms for Peace Speech. Address by Mr. Dwight D. Eisenhower, President of the United States of America, to the 470th Plenary Meeting of the United Nations General Assembly (8. December 1957).

(74) Eisenhower, Dwight D., Op Cit , p.

(75) في الرابع من تشرين الثاني عام 1957، أطلق الاتحاد السوفيتي أول قمر صناعي للأرض، وهو سبوتنيك-1. وقد شكل الإطلاق الناجح صدمة للخبراء والمواطنين في الولايات المتحدة، الذين كانوا يأملون أن تحقق الولايات المتحدة هذا التقدم العلمي أولاً. كان إطلاق الاتحاد السوفيتي لأول قمر صناعي، سبوتنيك، إنجازًا واحدًا ضمن سلسلة من النجاحات التكنولوجية. لم يتوقع ذلك سوى قلة في الولايات المتحدة، وحتى من توقعوه لم يدركوا مدى إبهاره. فقد كان القمر الصناعي الروسي، بوزنه البالغ 83 كيلوغرامًا، أثقل بكثير من أي شيء كانت الولايات المتحدة تطوره آنذاك، وسرعان ما أعقب إطلاقه الناجح إطلاق قمرين صناعيين إضافيين، أحدهما حمل كلبًا إلى الفضاء. دارت هذه الأقمار معًا حول الأرض كل 90 دقيقة، مما أثار مخاوف من تخلف الولايات المتحدة كثيرًا في القدرات التكنولوجية. وتفاقمت هذه المخاوف عندما علمت الولايات المتحدة أن الاتحاد السوفيتي اختبر أيضًا أول صاروخ باليستي عابر للقارات في ذلك العام. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Roger D. Logsdon, Reconsidering Sputnik. Forty Years Since the Soviet Satellite, London 2002 , S. 261–263.

(76) Eisenhower, Dwight D., Op Cit , p.

(1) Anton Notz: Die SPD und der NATO-Doppelbeschluss, a.a.O., S. 287.

(78) هيلموت شميدت (1918–2015) : ولد في مدينة هامبورغ الالمانية واكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، ثم وفي سن الثالثة والعشرين خدم في الجيش الألماني خلال الحرب العالمية الثانية . تم تعيينه في فرقة مدرعة على الجبهة الشرقية وشارك لاحقًا في هجوم آردين. لخدمته ، حصل على صليب حديدي ، بعد الحرب انضم إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، حصل على شهادة في الاقتصاد من جامعة هامبورغ عام 1949 ، انتخب لعضوية البوندستاغ(1953–1961) وأصبح نائبًا لرئيس البوندستاغ عام 1968 ، ثم شغل منصب وزير الدفاع خلال المدة (1969–1972) ووزيراً للمالية خلال المدة (1972–1974) في حكومة المستشار ويلي برانت ،تم انتخابه لمنصب مستشار ألمانيا الغربية عام 1974 وبقي في هذا المنصب لغاية عام 1982 توفي عام 2015 لمزيد من التفاصيل ينظر :

Steven Lehrer, Wannsee house and the Holocaust. McFarland, 2000, p. 74.

(79) Helmut Schmidt: Maximen Poltischen Handeln , Bonn 1981, S. 54.

(80) الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) : تعود أصول هذا الحزب إلى جمعية العمال الألمانية العامة والمعروفة باسم(ADAV Allgemeine Deutsche Arbeiter Verband) التي تأسست عام 1863 في سكسونيا بمقاطعة لايزبك وكانت تحت زعامة فرديناند لاسلال ، وحزب العمال الاشتراكي الالماني الذي تأسس بتاريخ السابع من آب عام 1869 ، ومن ثم وضع قادة الحزب برنامجاً خاصاً به في بداية آذار عام 1871 ،وفي مطلع عام 1875 اندمجت جمعية العمال الالمان العامة مع حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي ليشكلا معاً حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي بألمانيا لمزيد من التفاصيل ينظر :

Caroline Meihn, Political Parties in West Germany: A Political Study, Berlin, 1989, p. 23.

(81) Regierungserklärung vom 17.05. 1974, in: Peter Corterier: Helmut Schmidt, Bundestagsreden und Zeitdokumente, Bonn 1975, S. 193 - 218.

(82) Helga Haftendorn: Sicherheit und Entspannung, a.a. O., S. 227 ff.

(83) اتفاقية سالت 2: وقعت هذه الاتفاقية في عام 1979 بين الزعيم السوفيتي برجينييف والرئيس الامريكي جيمي كارتر ، الا ان هذه الاتفاقية لم يصادق عليها الكونغرس الامريكي بل رفضها جملة وتفصيلاً بسبب الاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام 1979 لمزيد من التفاصيل ينظر :

Department of State, Foreign Relations of the United States 1979 – 1983, Vol. X (Cold War) 1979 – 1980, Washington.

(84) Lothar Ruehl: Das SALT II-Abkommen und die europäischen Interessen, in: Europa-Archiv, Nr. 15/1979, S. 461 - 482.

(85) اتفاقية (سالت 1) : وقعت هذه الاتفاقية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية ، عام 1971 اكدت على نقطتين مهمتين عالجت النقطة الاولى مسألة تقييد سباق الاسلحة الاستراتيجية الدفاعية ، بينما عالجت الثانية مسألة تقييد سباق الاسلحة الاستراتيجية الهجومية. لمزيد من التفاصيل ينظر: علي صبح ، الصراع الدولي في نصف قرن 1945–1995 ، ط2، بيروت ، مطبعة رأس النبع ، 2006

(86) Helmut Schmidt, Politische und wirtschaftliche Aspekte der westlichen Sicherheit, a.a.O.

(87) Simon Deiten, Days of History: International Conflicts in Western Europe, Manhattan, 2009, p. 45.

(88) إريك هونيكر (1912–1994): ولد في مدينة نيو نكيرشن التابعة الى مقاطعة سارلاند الالمانية أكمل دراسته فيها ، بعد ذلك انضم الى الحزب الشيوعي الالماني عام 1926، ارسله الحزب الى الاتحاد السوفيتي لأكمال دراسته فيها وعلى نفقة الحزب عام 1929 ، عاد مرة اخرى الى المانيا عام 1931 ، بعد وصول النازيين الى السلطة أعتقل عام 1935 وحكم عليه لمدة عشر سنوات ، وبعد ان اطلق سراحه بعد نهاية الحرب عام 1945 ، اصبح نائباً في البرلمان الماني في المنطقة التي احتلها الاتحاد السوفيتي ، وبعد تقسيم المانيا عام 1949 أصبح سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي ،وبقي في هذا المنصب خلال المدة (1950–1958) ، ونتيجة لعلاقاته القوية مع حكومة الاتحاد السوفيتي والتي دعمته كثيراً تولى منصب رئيس مجلس الدولة في المانيا الديمقراطية وبقي فيه لغاية عام 1989 ، توفي سنة 1994 . لمزيد من التفاصيل ينظر :

Martin Sabrow , Erich Honecker Das Leben davor 1912–1945 , Druck und Bindung: Druckerei C.H.Beck, Nördlingen , 2001,

(89) الاحتلال السوفيتي لأفغانستان هو إسم يطلق على حرب دامت عشرة سنوات، كان الهدف السوفيتي المعلن منها دعم الحكومة الأفغانية الصديقة للإتحاد السوفيتي، والتي كانت تعاني من هجمات الثوار المعارضين للسوفييت، والذين حصلوا على دعم من مجموعة من الدول المناوئة للإتحاد السوفييتي من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية ، الباكستان والصين. دخلت القوات السوفييتية إلى افغانستان في 25 تشرين الثاني عام 1979. وانسحبت منها البلاد بين الخامس عشر من حزيران 1988 والثاني من شباط عام 1989. وأعلن الإتحاد السوفيتي إنسحاب كافّة قواته بشكل رسمي من أفغانستان في الخامس عشر من شباط عام 1989.لمزيد من التفاصيل ينظر: ابو بكر الدسوقي , افغانستان تحديات بناء الدولة , مجلة السياسة الدولية , المجلد 37 ,العدد 149 , يوليو 2002,ص144.؛ محمد ذيان عمر , احتلال افغانستان احتمالات الحل السلمي دراسة تحليلية , القاهرة , الهيئة العامة للكتاب , 1986

(90) في خطابه "الرسمي" الذي ألقاه في 13 تشرين الاول عام 1980 في غيرا، صاغ زعيم حزب الوحدة الاشتراكية الألمانية، إريك هونيكر، أربعة مطالب أساسية من جمهورية ألمانيا الاتحادية. تمثلت هذه المطالب في الاعتراف القانوني الدولي بجمهورية ألمانيا الديمقراطية كدولة ذات سيادة، ووقف عمل مكتب التسجيل المركزي في سالزغيتر، والاعتراف

بمواطنة مستقلة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وترسيم الحدود في منتصف نهر الإلبه.لمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الاليكتروني :

https://www.welt.de/geschichte/article217779994/Geraer-Forderungen-1980-Honeckers

(91)Christof Wolf & Christina Eder , Wählerverhalten und Parteiensystem im Wandel – 40 Jahre Politbarometer , 2018 , p. 39 .

(92) حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي : تأسس هذا الحزب عام 1945 في مدينة كولونيا الواقعة تحت الاحتلال البريطاني كحزب مسيحي متعدد الطوائف من قبل كونراد أديناور، واصبح من اهم الاحزاب السياسية في المانيا ، قاد الحكومة الالمانية الفيدرالية من عام 1949 إلى عام 1969 تحت زعامة كونراد أديناور ، ومن عام 1982 إلى عام 1998 تحت زعامة هيلموت كول ، ومن 2005 إلى 2021 تحت زعامة أنجيلا ميركل لمزيد من التفاصيل ينظر:

Sonja Molnick, Die Christlich–Demokratische Union: Ihre Ursprünge und Wurzeln in Westdeutschland, Allgeik Modell Stiftung, Berlin, 1987, S. 107. .

(93) حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي: تأسس هذا الحزب في الثاني عشر من كانون الأول عام 1948 في مقاطعة هيبنهايم ، في ولاية هيسن الألمانية، كاتحاد يضم جميع الأحزاب الليبرالية في مناطق الاحتلال الغربية الثلاث ، انتخب الدكتور ثيودور هيوس أول رئيس للحزب ، وانتخب نائبه فرانز بلوخر من الحزب الديمقراطي الحر في المنطقة البريطانية، وفي أول انتخابات البوندستاغ في 14 آب 1949 ، فاز بأصوات بلغت (11.9 %) صوتاً استطاع الحصول بها على (52) مقعدًا من اصل(402) مقعدًا . لمزيد من التفاصيل ينظر :

Birgit Bublies-Godau, Das Vermächtnis der Versammlungen – Heppenheim als Erinnerungsort der freiheitlichen Demokratie und des politischen Liberalismus in Deutschland, 2010 , SS. 79–83.

(94) Vgl. Anton Notz, a.a.O., S. 22

(95) Wolfram F. Hanrieder: Deutschland, Europa, Amerika, a.a.O., S. 43.

(96) هيلموت كول (1930– 2017) : ولد في مقاطعة لودفيجشتاين الالمانية ، شغل منصب مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية لمدة ستة عشر عامًا. ويُذكر لدى الكثيرين بلقب "مستشار الوحدة" نظرًا لتزامن إعادة توحيد الإقليمين الألمانيين مع فترة ولايته ، وصل كول إلى السلطة عام ١٩٨٢ بعد انهيار الائتلاف الحاكم بين الحزب الديمقراطي الحر والحزب الاشتراكي الديمقراطي، انتخبه أعضاء البرلمان من الحزب الديمقراطي الحر، إلى جانب أعضاء من حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي، مستشارًا. وكان هذا أول تغيير للحكومة والمستشار في تاريخ جمهورية ألمانيا الاتحادية لا ينتج عن انتخابات اتحادية. توفي عام 2017 لمزيد من التفاصيل ينظر :

Frank Wollstein, Westdeutsche Bundeskanzler und ihre politische Rolle, Holsteinwicz Press, 2019, S. 23-26

المصادر

أولاً : الوثائق الامريكية المنشورة .

1 Department of State, Foreign Relations of the United States 1979 – 1983, Vol. X (Cold War) 1979 – 1980, Washington.
2 Dwight D.: Atoms for Peace Speech. Address by Mr. Dwight D. Eisenhower, President of the United States of America, to the 470th Plenary Meeting of the United Nations General Assembly , 8. December 1957 .
3 Federal Chancellor in Erfurt (19 March 1970), Bonn, 2015 .
4 United Nations , General Assembly Sixty-first session , 103rd plenary meeting ,Tribute to the memory of Kurt Waldheim, fourth Secretary-General of the United Nations, New York , 15 June 2007.

ثانياً : الكتب الانكليزية .

1 Albert Funk, The social-liberal coalition collapses at the end of 1982, Der Tagesspiegel, series Bundestag elections: 1983: The turning point, 2013 >
2 Caroline Meihn, Political Parties in West Germany: A Political Study, Berlin, 1989.
3 Clark Addison, The Allies After the Occupation of Germany, Black One Foundation, London, 2009.
4 De Groot, Gerard J: Die Bombe. Ein Leben, Cambridge, Mass. 2005.
5 Frank Bösch, Energy Diplomacy: West Germany, the Soviet Union and the Oil Crises of the 1970s , Article in Historical Social Research / ,Universität Potsdam , 2014 .
6 Gibbs, Timothy, Catching an Atom Spy and the Investigation of Klaus Fuchs , The Oxford Handbook of National Security Intelligence, 2010.
7 Günther Hagen et al., List of topics on the negotiations on the fifth and sixth electoral term in the German Bundestag (1965-1972) and the Bundesrat negotiations (1966-1972), De Grueter, 2018 .
8 Haynes, John Earl, The Rise and Fall of the KGB in America, New Haven (CT) 2009.
9 Henry De Wolf, Atomenergie für militärische Zwecke. Der offizielle Bericht über die Entwicklung der Atombombe unter der Schirmherrschaft der Regierung der Vereinigten Staaten, 1940-1945, Princeton 1947.
10 Herken, Gregg: Brotherhood of the Bomb. The Tangled Lives and Loyalties , New York, 2013.
11 Joseph Blatter, Technical Competition between the United States and Western European Countries, Copenhagen, 2009,
12 Makhiani, Arjun, Always the Target: American Bomb Scientists Race Against Germany, Washington, 1995.
13 Roger D. Logsdon, Reconsidering Sputnik. Forty Years Since the Soviet Satellite, London 2002.
14 Russell, James A, Globalization and WMD Proliferation. Terrorism, Transnational Networks and International Security , New York , 2009
15 Simon Deiten, Days of History: International Conflicts in Western Europe, Manhattan, 2009.
16 Theo Stammen and Peter Waldmann, "The Allied Occupation Regime in Germany," in Josef Becker, "Prehistory of the Federal Republic of Germany: Between Capitulation and Basic Law," Munich, 1987.
17 Veronica F., German Social Democracy in the First World War. Development and Peace Actions, Munich, GRIN Verlag, 2014.

ثالثاً : الدوريات الانكليزية .

1 Klingemann and Franz Urban Pappi, The 1969 Bundestag Election in the Federal Republic of Germany: An Analysis of Voting Behavior, Journal : Comparative Politics, Vol. 2, No. 4, 1970 .
2 Maoz Azaryahu , Die Politik der Gedenkstraßenumbenennung: Berlin 1945–1948 , Department of Geography and Environmental Studies, Journal of Historical Geography (37) , 2011.
3 McLauchlan, Gregory , Last of the Dinosaurs? Big Weapons, Big Science, and the American State from Hiroshima to the End of the Cold War, The Sociological Quarterly 36 (4), 1995 .
4 Samuel Edward, Survival, Der Grundvertrag zwischen West- und Ostdeutschland, 21. Dezember 1972. World Politics and Strategy, Vol. 15, 1973 - Nr. 1, 1999.

رابعاً : الكتب الالمانية .

1 Albert Funk , Wie ein wilder Stier CSU-Chef Franz Josef Strauß als Kanzlerkandidat der Union , 2013 .
2 Birgit Bublies-Godau, Das Vermächtnis der Versammlungen – Heppenheim als Erinnerungsort der freiheitlichen Demokratie und des politischen Liberalismus in Deutschland, 2010.

3 Bösch Frank, „Energiediplomatie“: Westdeutschland, die Sowjetunion und die Ölkrisen der 1970er Jahre, Zentrum für Zeitgeschichte (Deutschland, Potsdam), 2016.
4 Christof Wolf & Christina Eder , Wählerverhalten und Parteiensystem im Wandel – 40 Jahre Politbarometer , 2018.
5 Frank Wollstein, Westdeutsche Bundeskanzler und ihre politische Rolle, Holsteinwicz Press, 2019.

6 Helmut Schmidt: Maximen Poltischen Handeln , Bonn 1981 .
7 Jennifer Hans, Atomare Zusammenarbeit zwischen den Vereinigten Staaten und dem Vereinigten Königreich, Washington, D.C. 2008.
8 Lothar Ruehl: Das SALT II-Abkommen und die europäischen Interessen, in: Europa-Archiv, Nr. 15/1979 .
9 Mark Joseph, Können die Faschisten besiegt werden? Deutsche Kommunisten und politische Gewalt 1929-1933, Universität Liverpool, 1983.
10 Martin Sabrow , Erich Honecker Das Leben davor 1912–1945 , Druck und Bindung: Druckerei C.H.Beck, Nördlingen , 2001,
11 Masaaki Yasuno , Die Entwicklung des Godesberger Programms und die Rolle Erich Ollenhauers , Friedrich-Ebert-Stiftung Archiv der sozialen Demokratie , Bonn, 2010..
12 Michael Prinz, Jürgen Reulecke, Günther Schul, Neither Communism nor Capitalism: Bourgeois Social Reform in Germany from the Vormärz to the Adenauer Era, 1985.
13 Regierungserklärung vom 17.05. 1974, in: Peter Corterier: Helmut Schmidt, Bundestagsreden und Zeitdokumente, Bonn 1975,
14 Sonja Molnick, Die Christlich-Demokratische Union: Ihre Ursprünge und Wurzeln in Westdeutschland, Allgeik Modell Stiftung, Berlin, 1987 .
15 Steven Lehrer, Wannsee house and the Holocaust. McFarland, 2000.

خامساً : الكتب الالمانية الوثائقية .

1 Bodenstag den Bericht der Bundesregierung über die Lage der Nation im gespaltenen Deutschland; 53. Sitzung vom 27.
2 Dennis L. Bark und David R. Gress, Geschichte Westdeutschlands, Band 1: 1945–1963: Vom Schatten zur Substanz, London, UK: Basil Blackwell, 1989.
3 Fraktion der CDU/CSU betreffend Deutschland-, Ost- und Europapolitik; 60. Sitzung , vom 18. 6. 1970.
4 Hamburgisches Welt-Wirtschafts -Archiv, Wirtschaft Leibniz Information Centre for Economics Der Machtwechseln in Bonn - Erneuerung und Kontinuität, WIRTSCHAFTSDIENST 1969/XI
5 Weltorganisation für geistiges Eigentum, Internationale Klassifikation von Waren und Dienstleistungen für die Registrierung von Marken (Nizza-Klassifikation), Achte Ausgabe, Teil II mit Waren- und Dienstleistungsverzeichnis in Klassenreihenfolge, Genf, 2001.

سادساً : الدوريات الالمانية .

1 Agnès Labrousse , Institutionelle und organisatorische Dynamiken in der ostdeutschen Transformation , Journal of Economics and Business , Vol. V – 2002, No 2 , Centre Marc Bloch (Berlin) , 2002.
2 F. Stephen Larrabee, Beziehungen zwischen den beiden deutschen Staaten: Probleme und Perspektiven, German Studies Newsletter Nr. 6, Sonderausgabe zum Thema Sicherheit, November 1985

سابعاً : الكتب العربية والمعربة .

1 آلان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث 1789–1945، ج2، ترجمة: سوسن فيصل السامر ويوسف محمد امين ، دار المأمون، بغداد، 1992.

2 ج. جرانت هارولد شمبرلي، أوربا بين القرنين التاسع عشر والعشرين (1798–1950)، ج2، ترجمة محمد علي ابو درة ولويس اسكندر، مطبعة الأمالي , القاهرة، 1967.

3 جيفري اورنسن ، واشنطن تخرج من الظل (السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ – ١٩٥٦) . ترجمة سامي رزاز . دار البيادر للنشر، بيروت ، ١٩٨٧.

4 سهاد يوسف السبهان ، المشاريع الاقتصادية الاوربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، مطبعة المعرفة ، بغداد ، 2024.

5 عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية الميسرة ، ج 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٩١.

6 علي صبح ، الصراع الدولي في نصف قرن 1945–1995 ، ط2، بيروت ، مطبعة رأس النبع ، 2006

7 **محمد ذيان عمر , احتلال افغانستان احتمالات الحل السلمي دراسة تحليلية , القاهرة , الهيئة العامة للكتاب , 1986**

ثامناً : الرسائل والاطاريح .

1 **بيداء محمود أحمد سويلم ، جوزيب بروز تيتو حياته ومواقفه من القضايا العربية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية– ابن رشد– جامعة بغداد ،2003.**

2 **خليدة وبوخبزة علي ، المانيا من الدمار الى المعجزة 1945–1990 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة– ، 2017 .**

3 شهد حسام سامي ، المستشار كونارد اديناور ودوره في النهضة الاقتصادية الالمانية (1876–1953) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2019.

4 **شيماء رشيد محيسن العابدي تقييم سياسة سعر الصرف في العراق للمدة (1951–2000) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2005 .**

5 **عدنان ياسين حسين الخزرجي ، فيلي براندت وأثره في سياسة المانيا الاتحادية 1913–1972 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى ، 2021.**

6 **علي غاوي سالم ، سباق التسلح في الخليج العربي دراسة في احتمالات الحرب والسلام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية ، 2021.**

7 **مها ناجي حسين ، العلاقات الجزائرية – السوفيتية دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية (١٩٦٢ – ١٩٧٨) ، أطروحة الدكتوراه، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧.**

الدوريات .

1 **ابو بكر الدسوقي , افغانستان تحديات بناء الدولة , مجلة السياسة الدولية , المجلد 37 ,العدد 149 , يوليو 2002.**

2 **الهام محمود كاظم و اسراء كريم محمد ، موقف الحكومة البريطانية في عهد نيفيل تشمبرلين من التطورات السياسية في اوربا ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد الرابع عشر ، السنة الثامنة ، 2014 .**

3 **عبد القهار المنوفي ، المانيا الغربية حكومة مجمدة والجميع ينتظرون كانون ، افتتاحية مجلة الدستور ، السنة الثانية ، العدد 93، تموز 1972 .**

4 **علي البديري، التطورات الداخلية في جمهورية فايمر الألمانية 1919–1933، مجلة كلية التربية–الجامعة المستنصرية، المجلد (3) ، العدد(6) ، 2000.**